جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الأوجه الإعرابية الجائزة
بين الرواية والصناعة النحوية
فى"إعراب القرآن "لأبى جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ)

إعداد

الأستاذ الدكتور/ صابر السيد محمود أحمد
أستاذ اللغويات
ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الثاني٠٠٠أكتوبر)
(الجزء الأول (١٤٤٥هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٦٢٧١/٢٠٢٣م

الأوجه الإعرابية الجائزة بين الرواية والصناعة النحوية في "إعراب القرآن "لأبي جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ).

صابر السيد محمود

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر .

البريد الإلكتروني: Saberahmed.47@azhar.edu.eg

الملخص:

القرآن الكريم دليلُ المسلمين على الدوام ، وقبلتهم، وغاية اجتهادهم، فعكفوا على دراسته؛ توضيحًا لأحكامه: ناسخه ومنسوخه، ووجوه قراءاته، ودقائق بلاغته، وآيات إعجازه؛ بحثًا عن ثواب الدنيا والآخرة. وإن الناظر في جهود علمائنا السابقين–رحمهم الله– لخدمة كتاب الله الكريم ليكبر جهدَهم وعملَهم، ويقف– في الحقيقة–عاجزًا عن أن يوفيَهم حقهم، ومن أولئك العلماء الأجلاء: الإمام أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المراديُّ، المصريُّ، المفسر النحويُّ، المكنى بأبي جعفر، وبابن النحاس، والملقب بالنحاس المتوفى سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، أو سبع وثلاثين وثلاثمائة. وقد ألف أبو جعفر النحاس أكثر من كتاب لخدمة كتاب الله عزَّ وجل، ومن أبرز تلك الكتب وأشهرها على الإطلاق كتابه المشهور :إعراب القرآن ، الذي جعله في مسائل إعراب القرآن، فأعرب آياته، وذكر الأوجه الجائزة فيها، وكان أحيانًا ما يورد بعض الأوجه الإعرابية الجائزة التي لم يقرأ بها، ولكنها جائزة في اللغة، وكان يحصر تلك الوجوه بقوله:" وجائز في غير القرآن" وعلى الرغم من جواز هذا الوجه لكن لا ينبغي القراءة به؛ لأن القراءة سنة لا تخالف، ولهذا رأيت أن أتناول بالدراسة هذه الأوجه الإعرابية الجائزة في بحث وسمته بـ:" الأوجه الإعرابية الجائزة بين الرواية والصناعة النحوية في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. إن من يطالع كتاب(إعراب القرآن) للنحاس يجد أنه أجاز في كثير من الآيات أوجهًا إعرابية غير ما جاءت به القراءة، فيقول: "ويجوز في غير القرآن"، و" لو كان في غير القرآن لجاز"، فيحدث تساؤل

لدى القارئ :أقرئ بهذا الوجه أم لا؟ وإذا كان قد قرئ به فهل قراءته متواترة أو شاذة؟ وهل وافقه غيره في جواز هذا الوجه أو لا؟ وهل وافقوه في توجيهاته أو لا؟ وهل زادوا على ما ذكره أو لا؟ إلى آخر هذه الأسئلة التي تحتاج إجابة، ولا سيما من حققا الكتاب لم يتطرقا إليها.

وهذه الإجابات هي الهدف الرئيس من البحث.

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم، الأوجه الإعرابية، الرواية، الصناعة النحوية، جعفر النحاس.

The syntax aspects are permissible between The narration and The grammatical industry in "The Syntax of The Qur'an" by Abi Jaafar Al-Nahhas (d. 338 AH).

Prof. Dr. Saber El-Sayed Mahmoud Ahmed

Professor of Linguistics and Vice Dean for Graduate Studies and Research

E-mail: Saberahmed.47@azhar.edu.eg.

Abstract:

The Holy Qur'an is always the guide for Muslims, their acceptance, and the purpose of their diligence, so they devoted themselves to studying it. An explanation of its rulings: its abrogated and its abrogated, the aspects of its readings, the subtleties of its eloquence, and the verses of its miraculousness. In search of the reward of this world and the hereafter. And the one who looks at the efforts of our former scholars - may God have mercy on them - to serve the Holy Book of God, to increase their effort and work, and stands - in fact - unable to fulfill their right. Babi Jaafar, and Ibn al-Nahhas, who was called al-Nahhas, who died in the year thirty-eight and three hundred, or thirty-seven and three hundred. Abu Jaafar al-Nahhas has written more than one book to serve the book of God Almighty, and among the most prominent and famous of these books is his book, The famous: the syntax of the Qur'an, who made it in the issues of the syntax of the Qur'an, so he expressed its verses, and mentioned the permissible aspects in them, and he sometimes mentioned some permissible aspects of syntax that he did not read, but they are permissible in the language, and he restricted these aspects by saying: "It is permissible in other than the Qur'an." And despite the permissibility of this face, it should not be read with it; Because reading is a Sunnah that does not contradict, and for this I decided to study these permissible syntactic aspects in a research called: "The permissible syntactic aspects between the

novel and the grammatical industry in the syntax of the Qur'an by Abu Jaafar al-Nahhas. Whoever reads the book (Syntaxing of the Qur'an) by al-Nahhas finds that he permitted in many verses aspects of syntax other than what the reading came with, so he says: "It is permissible in other than the Qur'an," and "If it were in other than the Qur'an, it would be permissible." Then a question arises for the reader: I read with this face or not? And if he had read it, is his recitation frequent or anomalous? And did others agree with him in the permissibility of this aspect or not? And did they agree with him in his directives or not? And did they increase what he mentioned or not? To the last of these questions that need an answer, especially those who investigated the book did not address it.

keywords: *The Holy Qur'an, syntactic aspects, novel, grammatical industry, Gaafar al-Nahhas*.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، الذي أوتى جوامع الكلم فكان أفصح الناطقين، صلاةً وسلامًا عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعـد

فلقد ظلَّ القرآن الكريم على الدوام دليلَ المسلمين، وقبلتهم، وغاية اجتهادهم، فعكفوا على دراسته؛ توضيحًا لأحكامه: ناسخه ومنسوخه، ووجوه قراءاته، ودقائق بلاغته، وآيات إعجازه؛ بحثًا عن ثواب الدنيا والآخرة.

ولقد أجاد الإمام العكبري عندما قال:" ... فإن أولى ما عُنِي به باغي العلم بمراعاته، وأحقَّ ما صرف العناية إلى مُعَاناته، ما كان من العلوم أصلًا لغيره منها، وحاكمًا عليها، ولها فيما ينشأ من الاختلاف عنها، وذلك هو القرآن المجيد، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، وهو المعجز الباقي على الأبد، والمودَع أسرارَ المعاني التي لا تنفد، وحبلُ الله المتين، وحجتُه على الخلق أجمعين.

فأولُ مبدوءٍ به من ذلك تلقف ألفاظه عن حفَّاظه، ثم تلقي معانيه عمن يعانيه، وأقومُ يُسلَك في الوقوف على معناه، ويُتَوصَّل به إلى تبيين أغراضه ومغزاه، معرفة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه، والنظر في وجوه القراءات المنقولة عن الأئمة الأثبات، والكتبُ المؤلفة في هذا العلم كثيرةٌ جدًّا، مختلفة ترتيبًا وحدًّا..."[(١)].

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري١/١، ٢.

وإن الناظر في جهود علمائنا السابقين-رحمهم الله- لخدمة كتاب الله الكريم ليكبر جهدَهم وعملَهم، ويقف- في الحقيقة-عاجزًا عن أن يوفيَهم حقهم، ومن أولئك العلماء الأجلاء: الإمام أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المراديُّ، المصريُّ، المفسر النحويُّ، المكنى بأبي جعفر، وبابن النحاس، والملقب بالنحاس المتوفى سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، أو سبع وثلاثين وثلاثمائة(١).

وقد ألف أبو جعفر النحاس أكثر من كتاب لخدمة كتاب الله عزَّ وجل، ومن أبرز تلك الكتب وأشهرها على الإطلاق كتابه المشهور: إعراب القرآن (٢)، الذي جعله في مسائل إعراب القرآن، فأعرب آياته، وذكر الأوجه الجائزة فيها، وكان أحيانًا ما يورد بعض الأوجه الإعرابية الجائزة التي لم يقرأ بها، ولكنها جائزة في اللغة، وكان يحصر تلك الوجوه بقوله:" وجائز في غير القرآن" وعلى الرغم من جواز هذا الوجه لكن لا ينبغي القراءة به؛ لأن القراءة سنة لا تخالف(٣) ، ولهذا رأيت أن أتناول بالدراسة هذه الأوجه الإعرابية الجائزة في بحث وسمته بـ:" الأوجه الإعرابية الجائزة بين الرواية والصناعة النحوية في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس"، وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع ما يأتي:

---

(١) ينظر في ترجمته: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٢٢٠، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي٤/٢٢٤، وبغية الوعاة للسيوطي١/٣٦٢، ووفيات الأعيان لابن خلكان١/٩٩، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي٤/٢٢٤.

(٢) طبع أكثر من مرة بتحقيق د/زهير غازي زاهد، وهي النسخة التي اعتمدت عليها في البحث، وطبع كذلك بتحقيق/عبدالمنعم خليل إبراهيم، وأما عن بقية كتبه المعنية بكتاب الله عز وجل فتنحصر في كتابين: أحدهما: معاني القرآن، وقد قام بتحقيقه الشيخ/محمد على الصابوني، وقام بتحقيقه كذلك د/يحيى مراد، وأما الكتاب الآخر فهو كتاب: الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل، وقد قام بتحقيقه د/سليمان اللاحم.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج٤/٤٠٢.

أولًا: ارتباط الموضوع بكتاب الله عز وجل، وتعلقه بأوجه إعرابه، ولا يخفى ما للإعراب حيث الارتباط الوثيق بين المعنى والإعراب، فيتلوَّن المعنى بتلوُّن الإعراب، وقد قيل: الإعراب فرع المعنى، كما قيل هو: فرع من فروع علم التفسير.

ثانيًا: أهمية كتاب(إعراب القرآن) للنحاس بين كتب الأعاريب المختلفة، فقد أثنى على الكتاب وصاحبه كثير من العلماء، فقال الزبيدي عنه:" كان واسع العلم، غزيرَ الرواية، كثيرَ التأليف، ولم تكن له مشاهدة، وإذا خلا بقلمه جوَّد وأحسن، وله كتب في القرآن مفيدة منها: كتاب إعراب القرآن، فقد جلب فيه الأقاويل، وحشد الوجوه، ولم يذهب في ذلك مذهب الاختيار والتقليد"(١).

ثالثًا: إبراز شخصية النحاس العلمية في أعاريبه، وتوجيهاته النحوية لهذه الأوجه الإعرابية الجائزة.

رابعًا: أهمية التطبيق النحوي في فهم قواعد النحو ومسائله، ومن المسلم به أن تعدَّد الأوجه تُثري الكلمة الواحدة، وأن فهم أسباب تعددها على تنوعها تثري طالب العلم، وتشعره بسعة اللغة العربية، ومدى ترابط قواعدها.

خامسًا: حاجة معلم النحو إلى أمثلة وشواهد يستشهد بها على القواعد النحوية التي يدرسها مستمدة من أهم مصادر النحو السماعية، ألا وهو كتاب الله عز وجل، ومتوَّجة بأقوال من يشار إليه في هذا العلم.

سادسًا: إن من يطالع كتاب(إعراب القرآن) للنحاس يجد أنه أجاز في كثير من الآيات أوجهًا إعرابية غير ما جاءت به القراءة، فيقول: "ويجوز في غير القرآن"، و"لو كان في غير القرآن لجاز"، فيحدث تساؤل لدى القارئ: أقرئ بهذا الوجه أم لا؟ وإذا كان قد قرئ به فهل قراءته متواترة أو شاذة؟ وهل وافقه غيره في جواز هذا الوجه

---

(١) طبقات النحويين واللغويين، ص٢٢٠.

أو لا؟ وهل وافقوه في توجيهاته أو لا؟ وهل زادوا على ما ذكره أو لا؟ إلى آخر هذه الأسئلة التي تحتاج إجابة، ولا سيما من حققا الكتاب لم يتطرقا إليها.

وأما عن خطة البحث فقد جاءت في مقدمة، ومبحثين، وفهارس فنية.

أما المقدمة: فذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث فيه.

وأما المبحث الأول فموضوعه: الأوجه الإعرابية الجائزة في الأسماء بين الرواية والصناعة النحوية، واشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: ما كان مرفوعًا في التواتر، وصح نصبه أو خفضه بين الرواية والصناعة النحوية.

المطلب الثاني:ما كان منصوبًا في التواتر، وصح رفعه أو خفضه بين الرواية والصناعة النحوية.

المطلب الثالث: ما كان مخفوضًا في التواتر، وصح رفعه أو نصبه بين الرواية والصناعة النحوية.

وأما المبحث الثاني فموضوعه: الأوجه الإعرابية الجائزة في الأفعال بين الرواية والصناعة النحوية.

وقد جاءت الدراسة في هذين المبحثين على النحو الآتي:

١- التصدير بالآية القرآنية ووضع خطٍ تحت الكلمة التي تحتمل وجهًا جائزًا لم يقرأ به.
٢- ذكر كل آية وما ورد فيها من أوجه إعرابية في المبحث الذي يناسبها.
٣- التحقق من الأوجه التي أجازها أبو جعفر النحاس في الآيات، أقرئ بها أم لا؟ وإذا وقفت على أنها قراءة أقوم بنسبتها إلى من قرأ بها، وتوثيق تلك القراءة من مصادرها أو مظانها.

٤- الإشارة إلى الآراء التي قيلت في إعراب الآية بإيجاز، ونسبتها إلى أصحابها، وتوثيقها من مصادرها.

وأما الخاتمة: ففيها ذكرت أهم النتائج.

وأما الفهارس الفنية: فقد اقتصرت فيها على فهرسين: أحدهما: فهرس للمصادر والمراجع، والآخر: فهرس لمحتويات البحث.

والله أسأل أن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم، وأن يجزينا بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. وابن آدم أقرب إلى الضعف والخطأ والعجلة، وفوق كل ذي علم عليم ، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

أ. د / صابر السيد محمود أحمد

المبحث الأول:

الأوجه الإعرابية الجائزة في الأسماء بين الرواية والصناعة النحوية.

واشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: ما كان مرفوعاً في التواتر، وصح نصبه أو خفضه بين الرواية والصناعة النحوية.

أولاً-ما كان مرفوعاً، وصح نصبه حالاً: وذلك في عشرة مواضع:

الآية الأولى: قال تعالى" وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ "(١).

كلمة(مصدق) في الآية الكريمة تعرب على أنها صفة لـ(كتاب) وهذا على قراءة الجماعة، ويجوز نصبها على الحال في غير القرآن، وهذا ما نص عليه أبو جعفر النحاس، واستدل على هذا الوجه الإعرابي بقراءة ابن مسعود بنصب(مصدق) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقًا﴾(٢).

قال أبو جعفر النحاس: "(مُصَدِّقٌ) نعت لـ(كتاب)، ويجوز في غير القرآن نصبه على الحال، وفي قراءة عبدالله منصوب في آل عمران..." (٣).

ووجه النصب الذي نص عليه شيخنا أبو جعفر النحاس هو ما حمله عليه المعربون، فما قاله الشيخ مسبوق به من إمام المدرسة الكوفية الفراء؛ إذ يقول:" إن شئت رفعت (المصدِّق)، ونويت أن يكون نعتًا لـ(الكتاب) ؛ لأنه نكرة ، ولو نصبته

---

(١) من الآية٨٩ من سورة البقرة.

(٢) من الآية٨١ من سورة آل عمران، والقراءة في مختصر ابن خالويه ص١٦، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/١٨٨.

(٣) إعراب القرآن ١/٢٤٦.

على أن تجعل (المصدّق) فعلًا لـ(الكتاب) لكان صوابًا، وفي قراءة عبدالله بن مسعود في آل عمران: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقًا﴾، فجعله فعلًا، وإذا كانت النكرة قد وُصلت بشيء سوى نعتها ثم جاء النعت، فالنصبُ على الفعل أمكن منه إذا كانت نكرة غير موصولة، وذلك لأن صلة النكرة تصير كالمؤقتة لها" [١].

فنصب(مصدق) على الحال من(كتاب)، وإن كان نكرة لأنه تخصص بالوصف(من عند الله)[٢].

وقيل: في صاحب الحال وجهان:

أحدهما: الكتاب؛ لأنه قد وُصِف فقرُب من المعرفة.

والثاني: أن يكون حالًا من الضمير في الظرف، ويكون العامل الظرف، أو ما يتعلق به الظرف[٣].

وأقول: إن الوجه الذي أجازه شيخنا أبو جعفر النحاس هو قراءة لعبدالله بن مسعود، وأن ما نص عليه من النصب على الحال مسبوق به من الفراء، وقد سار المعربون المتأخرون على هذا الوجه، ولكنهم نصوا على أنه قراءة، وأوضحوا المسوغ في مجيء الحال من النكرة، وهو تخصصه بالوصف.

الآية الثانية: قال تعالى:" إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ"[٤].

كلمة(قاعدون) في الآية الكريمة مرفوعة على أنها خبر(إنَّ) على قراءة الجماعة، واسم(إنَّ) في الآية (نا)، و(ها) حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له

---

(١) معاني القرآن للفراء١/٥٥.

(٢) ينظر: الكشاف للزمخشري١/٢٩٦.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري١/٩٠.

(٤) من الآية٢٤من سورة المائدة.

من الإعراب، و(هنا) اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ(قاعدون)، وجَوَّز أبو جعفر النحاس نصب(قاعدين) على الحال، ويكون خبر(إن) : (هنا) فقال: " خبر(إنَّ)، ويجوز في غير القرآن (قاعدين) على الحال؛ لأن الكلام قد تم"[١].

وما جوَّزه النحاس من نصب (قاعدون) مسبوق به من الفراء؛ إذ يقول:" ولو كانت" إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدين" كانت صوابًا"[٢].

ووافقهما أبو حيان في هذا الوجه، ولكنه جعل رفع (قاعدون) على أنه الخبر أفصح من نصبه على الحالية، فقال:" ويجوز في مثل هذا التركيب أن يكون الخبر الظرف، وما بعده حال، فينتصب، وأن يكون الخبر الاسم، والظرف معمول له، وهو أفصح".[٣]

ووافقهما كذلك السمين الحلبي، ولكنه ذكر أنه يجوز أن يكون (قاعدون) خبرًا ثانيًا، فقال:" قوله: "هاهنا قاعدون":(هنا) وحده هو الظرف المكاني الذي لا يتصَّرف إلا بجره بـ(مِنْ) و(إلى)، و(ها) قبله للتنبيه كسائر أسماء الإشارة، وعامله(قاعدون)، وقد أجيز أن يكون خبر(إنَّ)، و(قاعدون) خبر ثانٍ، وهو بعيد، وفي غير القرآن إذا اجتمع ظرف يصلح الإخبار به مع وصف آخر يجوز أن يُجْعَل الظرف خبرًا، والوصف حالًا، وأن يكون الخبر الوصف، والظرف منصوب به كهذه الآية"[٤].

---

(١) إعراب القرآن ٢/١٥.

(٢) معاني القرآن ١/٣٤٠.

(٣) البحر المحيط٣/٤٧١.

(٤) الدر المصون٤/٢٣٤.

وما نص عليه السمين الحلبي نقله عنه ابن عادل الدمشقي الحلبي بنصه من غير أن ينسبه إليه[١].

وأقول: إن ما جوزه أبو جعفر النحاس من نصب (قاعدون) على الحالية لوجهٌ جائز في غير القرآن، ولكنه لا يجوز أن يقرأ به؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تخالف، وسبقه إليه الفراء، ووافقهما عليه كثير من المتأخرين.

وعلى وجه النصب يكون الحال من الضمير المستتر في متعلق الخبر، أو من اسم (إنَّ)، وهو ضمير المتكلم.

الآية الثالثة: قال تعالى:" وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ"[٢].

هذا: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ، وكتاب: خبر، وأنزلناه: فعل وفاعل ومفعول، ومبارك: نعت مرفوع لـ(كتاب)، وقد نصَّ أبو جعفر النحاس على أن (مبارك) نعت، وعلى جواز نصبه في غير القرآن على الحال، فقال:" نعت، ويجوز نصبه في غير القرآن على الحال، وكذا ﴿مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى﴾،أي: أنزلناه لهذا"[٣].

وكذلك قال عند قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾[٤].

قال أبو جعفر النحاس:" ابتداء وخبر،(مبارك) نعت، ويجوز في غير القرآن(مباركًا) على الحال"[٥].

---

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب٧/٢٧٤، ٢٧٥.

(٢) من الآية٩٢من سورة الأنعام.

(٣) إعراب القرآن ٢/٨٢.

(٤) من الآية١٥٥من سورة الأنعام.

(٥) إعراب القرآن ٢/١٠٨.

ما نص عليه أبو جعفر النحاس مسبوق به من الأخفش؛ إذ يقول:" وقال: ﴿وَهَـذَا كِتَـابٌ أَنْزَلْنَـاهُ مُبَـارَكٌ مُصَـدِّقُ ﴾ رفع على الصفة، ويجعل نصبًا حالًا لـ(أنزلناه)"[١].

وقد قيل: إن(أَنْزَلْنَاهُ") جملة في محل رفع بالخبر، و"مُبَارَكٌ" خبر بعد خبر[٢].

وقيل: إن (مبارك) خبر الابتداء فصل بينهما بالجملة، والتقدير: هذا كتاب مبارك أنزلناه[٣].

وقد رد السمين هذا الوجه، فقال:" وقال الواحدي: "مبارك " خبر الابتداء فُصِل بينهما بالجملة، والتقدير: وهذا كتاب مبارك أنزلناه، كقوله: ﴿وَهذا ذِكْرٌ مُبارَكٌ أَنْزَلْناهُ﴾[٤]، وهذا الذي ذكره لا يتمشى إلا على أن قوله:(مبارك) خبر ثانٍ لـ(هذا)، وهذا بعيد جدًّا، وإذا سُلِّم ذلك فيكون (أنزلناه) عنده اعتراضًا على ظاهر عبارته، ولكن لا يحتاج إلى ذلك، بل يُجْعل(أنزلناه) صفة لـ(كتاب)، ولا محذور حينئذ على هذا التقدير"[٥].

ولم أقف على قراءة غير قراءة الجمهور في هذه الآية، وأقول: إن الجمهور على أن (مبارك) صفة لـ(كتاب) ، وأن الوجه في نصبه جائز كما ذكر الأخفش، ووافقه فيه النحاس؛ لأن الكلام قد تم، ولكن لا ينبغي أن يقرأ بها؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تخالف.

---

(١) معاني القرآن١/٣٠٧.

(٢) ينظر: غرائب التفسير للكرماني١/٣٧١.

(٣) ينظر: التفسير الوسيط للواحدي٨/٢٨١، ٢٨٢.

(٤) من الآية٥٠ من سورة الأنبياء.

(٥) الدر المصون٥/٣٨.

وأيضًا لم أقف على أحد من العلماء ذكر هذا الوجه الذي ذكره الأخفش والنحاس.

الآية الرابعة: قال تعالى:" لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ"(١).

عزيز، وحريصٌ، ورءوفٌ فيها وجهان جائزان: الرفع؛ لأنها نعوت لـ(رسولٌ)، وهذا في القراءة المتواترة، والنصب على الحالية، وهذا ما أجازه الفراء، ونقله عنه أبو جعفر النحاس، فقال: "وكذا(رَءُوفٌ رَحِيمٌ)، قال الفراء(٢): فلو قرئ:" عَزِيزًا عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصًا عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفًا رَحِيمًا" جاز بمعنى: لقد جاءكم كذلك"(٣).

وما نقله أبو جعفر النحاس عن الفراء من جواز نصب(عزيز) و(حريص) و(رءوف) على الحالية من(رسول)، وسوغ ذلك تخصيصه بالوصف(من أنفسكم) لم أقف عليه عند أحد سواه.

وقد بحثت فيما بين يدي من مصادر فلم أجد من نسب النصب لقارئ، أو أجازه إلا ما نقله النحاس والقرطبي(٤) عن الفراء.

وأما رفع(عزيز) فمن وجهين:

أحدهما: أن يكون صفة لـ(رسول).

والثاني: أن يكون خبرًا مقدَّمًا، و(ما عنتم) في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، والجملة في

---

(١) من الآية١٢٨من سورة التوبة.

(٢) قال الفراء: "ولو كان نصبًا: عزيزًا عليه ما عنتم حريصًا رءوفًا رحيمًا، كان صوابًا على قوله: لقد جاءكم كذلك"، معاني القرآن ٤٥٦/١.

(٣) إعراب القرآن ٢٤٠/٢، ٢٤١.

(٤) تفسير القرطبي ٢٧٣/٨.

محل رفع صفة لـ(رسول)[١].

الآية الخامسة: قال تعالى: "وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ"[٢].

هم: ضمير مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، (في غفلة): جار ومجرور متعلق بمحذوف أو بـ (معرضون)، و(معرضون) خبر المبتدأ، وهذا الوجه على القراءة المتواترة، ويجوز النصب على الحالية في غير القرآن، وهذا ما أجازه أبوجعفر النحاس فقال: "ابتداء وخبر، ويجوز النصب في غير القرآن على الحال" [٣].

ويعني أبو جعفر النحاس بالابتداء والخبر:(هم) و(معرضون)، ولم يتعرض لـ(في غفلة)، و(في غفلة) يجوز أن يكون حالًا من الضمير في (معرضون)، أي: أعرضوا غافلين، ويجوز أن يكون خبرًا، و(معرضون) خبرًا ثانيًا[٤].

وفي ذلك يقول العكبري:" (وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ) هم: مبتدأ، و(معرضون) الخبر، و(في غفلة) يجوز أن يكون حالًا من الضمير في(معرضون)، أي: أعرضوا غافلين، ويجوز أن يكون خبرًا ثانيًا"[٥].

وقول أبي البقاء العكبري في هذا الجار إنه: "خبر ثانٍ" يعني في العدد، وإلا فهو أول في الحقيقة، وقد يقال: لما كان في تأويل المفرد جُعِل المفرد الصريح مقدَّمًا في الرتبة، فهو ثانٍ بهذا الاعتبار[٦].

وأقول: إن جمهور العلماء على أن (معرضون) خبر المبتدأ، وأما ما أجازه

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي١/٣٧٤، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري١/٤٠٧، والمحرر الوجيز لابن عطية٤/٤٤١، والدر المصون للسمين٦/١٤١، ١٤٢.

(٢) من الآية١من سورة الأنبياء.

(٣) إعراب القرآن٣/٦٣.

(٤) ينظر: الدر المصون٨/١٣٠، واللباب في علوم الكتاب للدمشقي١٣/٤٤١.

(٥) التبيان٢/٩١١.

(٦) ينظر: الدر المصون٨/١٣٠.

شيخنا النحاس فهو جائز في العربية، وقد وافق النحاسَ في ذلك القرطبي؛ إذ أجاز النصب، فقال:" ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ﴾ ابتداء وخبر، ويجوز النصب في غير القرآن على الحال"(١).

الآية السادسة: قال تعالى: "فَإِنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ"(٢).

مشتركون: خبر(إنَّ)، و(فإنهم): إن واسمها، يومئذ: ظرف متعلق بمحذوف، وإذ: ظرف أضيف إلى مثله، والتنوين عوض عن جملة، أي: يوم إذ يتساءلون، وفي العذاب متعلق بـ(مشتركون)، وقد أجاز أبو جعفر النحاس نصب(مشتركون) من غير توجيه للنصب، فقال:" ولو كان في غير القرآن لجاز نصب(مشتركين)"(٣).

ويمكن توجيه النصب في(مشتركون) على أنه حال من الجار والمجرور، ويكون خبر(إنَّ) الجملة المحذوفة، والتقدير : فإنهم يوم إذ يساءلون في العذاب في مشتركين.

الآية السابعة: قال تعالى: "بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ"(٤).

قراءة العامة رفع(مُهْتَدُون) على أنه خبر(إنَّ)، وأجاز أبو جعفر النحاس نصب(مُهْتَدُون) على الحال، فقال: "و(مهتدون) خبر(إنَّ)، ويجوز النصب في غير القرآن على الحال، وكذا{مُقْتَدُونَ}(٥) "(٦).

---

(١) تفسير القرطبي١١/٢٦٧.
(٢) الآية٣٣من سورة الصافات.
(٣) إعراب القرآن٣/٤١٨.
(٤) من الآية٢٢من سورة الزخرف.
(٥) من الآية٢٣من سورة الزخرف.
(٦) إعراب القرآن٤/١٠٥.

الآية الثامنة: قال تعالى: "إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ"(١).

قال أبو جعفر النحاس: "خبر(إنَّ)، ويجوز النصب في غير القرآن على الحال"(٢).

وأما الآية الأولى فقد سبقه في إجازة نصب(مهتدون) في غير القرآن الفراء، ولكنه لم يوجه النصب؛ إذ يقول: "وقوله:{ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ} و{مُقْتَدُونَ} رُفِعَتا، ولو كانتا نصبًا لجاز ذلك؛ لأن الوقوف يحسن دونهما، فتقول للرجل: قدمت ونحن بالأثر متبعين ومتبعون"(٣).

ولم تسعفني المصادر التي بين يدي على من نص على أن وجه النصب قراءة، ولا من أجاز النصب غير الفراء، وأبي جعفر النحاس.

وأما الآية الثانية فلم أقف على من ذكر هذا الوجه أو أجازه غير أبي جعفر النحاس.

الآية التاسعة: قال تعالى: "وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ"(٤).

(ما): يجوزُ أَنْ تكونَ نكرةً موصوفةً و «عتيدٌ» صفتُها، و(لدي) متعلقٌ بـ(عتيدٌ) أي: هذا شيءٌ عَتيدٌ لديَّ أي: حاضرٌ عندي، ويجوزُ على هذا أَنْ يكونَ (لديَّ) وصفاً لـ (ما)، و(عتيدٌ) صفة ثانية، أو خبُ مبتدأ محذوفٍ أي: هو عتيدٌ، ويجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي. و(لَدَيَّ) صلتُها و(عتيدٌ) خبرُ الموصولِ، والموصولُ وصلتُها

---

(١) من الآية ٧٤من سورة الزخرف.

(٢) إعراب القرآن ٤/ ١٢٠.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٣٠.

(٤) الآية٢٣من سورة ق.

خبرُ الإشارةِ، ويجوزُ أَنْ تكون (ما) بدلاً مِنْ «هذا» موصولةً كانت، أو موصوفةً بـ(لَدَيَّ) و(عتيدٌ) خبرُ (هذا)(١).

وجَوَّز الزمخشريُّ في (عَتيدٌ) أَنْ يكونَ بدلاً، أو خبراً بعد خبرٍ، أو خبرَ مبتدأ محذوفٍ؛ إذ اعتبر أن (ما) موصولة، وليست نكرة موصوفة(٢).

وأما أبو جعفر النحاس فأجاز أن يكون(عتيد) خبرا ثانيا لـ(هذا)، كما أجاز أن يكون خبرًا لمبتدأ مضمر، أي: هو عتيد، أو يكون بدلا من(ما) الموصولة، كما أجاز نصبه، فقال:" هذا: في موضع رفع بالابتداء، و(عتيد):خبر ثانٍ، ويجوز أن يكون مرفوعًا على إضمار مبتدأ، ويجوز أن يكون بدلًا من(ما)، ويجوز النصب في غير القرآن مثل:{وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا}(٣)..." (٤).

وأقول: إن ما أجازه أبو جعفر النحاس من نصب(عتيد) قراءة(٥)، وقال بهذا الوجه من غير علم بالقراءة أبو البقاء العكبري ؛ إذ يقول:" وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (عَتِيدٌ) خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَيَكُونُ (مَا لَدَيَّ) خَبَرًا عَنْ (هَذَا)، أَيْ: هُوَ عَتِيدٌ، وَلَوْ جَاءَ ذَلِكَ فِي غير الْقُرْآنِ لَجَازَ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ"(٦).

وقد أخذ السمين الحلبي على أبي البقاء العكبري عدم وقوفه على القراءة بنصب(عتيد)، فقال: " والعامَّةُ على رفعِه، وعبد الله نصبَه حالاً، والأجودُ حينئذٍ أَنْ

---

(١) ينظر: الدر المصون١٠/٢٧.

(٢) ينظر: الكشاف٥/٥٩٩.

(٣) من الآية٧٢من سورة هود.

(٤) إعراب القرآن٤/٤٢٧.

(٥) القراءة بنصب(عتيد) منسوبة لابن مسعود كما في مختصر ابن خالويه ص١٤٥، والبحر المحيط ٨/١٢٥، والدر المصون ١٠/٢٧١.

(٦) التبيان في إعراب القرآن٢/١١٧٥.

تكونَ (ما) موصولةً؛ لأنها معرفةٌ، والمعرفةُ يَكْثُرُ مجيءُ الحالِ منها. قال أبو البقاء: "ولو جاء ذلك في غيرِ القرآنِ لجاز نصبُه على الحالِ" ، قلت: قد جاء ما وَدَّه ولله الحمدُ، وكأنَّه لم يَطَّلِعْ عليها قراءةً" (١).

الآية العاشرة: قال تعالى: "الَّذِينَ هُمْ فِي غَمْرَةٍ سَاهُونَ"(٢).

قال أبو جعفر النحاس: " الذين: في موضع رفع نعت لـ (الخراصين) ، وهي مبتدأ، و(ساهون) خبره، والجملة في الصلة، وفي غير القرآن يجوز نصب(ساهين) على الحال"(٣).

ثانياً-ما كان مرفوعاً، وصحَّ نصبه باعتباره مصدراً: وذلك في أربعة مواضع:

الآية الأولى: قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ﴾(٤).

قراءة الجمهور: (فاتباع بالمعروف وأداء) بالرفع، على أنه مبتدأ لخبر محذوف، ويجوز فيهما النصب في غير القرآن على أنهما مصدران، وعاملهما محذوف، وهذا ما نص عليه أبو جعفر النحاس، فقال :" (فاتباع بالمعروف) رفع بالابتداء، والتقدير: فعليه اتباع بالمعروف، ويجوز في غير القرآن: فاتباعًا وأداءً بجعلهما مصدرين..."(٥).

---

(١) الدر المصون ١٠/٢٧.

(٢) الآية ١١من سورة الذاريات.

(٣) إعراب القرآن ٤/٤٣٧.

(٤) من الآية١٧٨ من سورة البقرة.

(٥) إعراب القرآن ١/٢٨١.

وما أجازه شيخنا أبو جعفر النحاس من نصب في(اتباع) و(أداء) مسبوق به من الفراء؛ إذ يقول:" وقوله تعالى: "فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ" رفع ونصبه جائز..." [١].

ومسبوق به من شيخه أيضًا أبي إسحاق الزجاج؛ إذ يقول:" رفع" فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ" على معنى: فعليه اتباع، ولو كان في غير القرآن لجاز فاتباعًا بالمعروف، وأداءً على معنى: فليتبع اتباعًا ويؤد أداءً، ولكن الرفع أجود في العربية، وهو على ما في المصحف وإجماع القراء فلا سبيل إلى غيره" [٢].

ووافقهما الطوسي، فقال:" وكان يجوز النصب في العربية على تقدير: فليتبع اتباعًا، ولم يقرأ به" [٣].

وقد قيل: إن ارتفاع (اتباع) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: الحكم والواجب كذا، أو: فالأمر اتباعٌ ، وقيل: إن رفعه بإضمار فعل ، وتقديره: فليكن اتباع، أو يكون مبتدأ محذوف الخبر، وتقديره: فعلى الولي اتباع القاتل بالدية، وقدر متأخرًا عنه، وتقديره: فاتباع بالمعروف عليه[٤].

وأقول: إن العلماء الذين ذكروا النصب كالفراء، والزجاج، وأبي جعفر النحاس، والطوسي ساقوه على أنه وجه جائز في العربية، لا على أنه قراءة منقولة عن قارئ، ولكن وجه النصب قراءة ابن أبي عبلة، وهذا ما أثبته ابن عطية؛ إذ يقول:" وقرأ ابن أبي عبلة" فاتباعًا" بالنصب"[٥].

---

(١) معاني القرآن ١/١٠٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه١/٢٤٩.

(٣) التبيان في تفسير القرآن ٢/١٠٤.

(٤) ينظر: الكشاف للزمخشري١/٣٧١، والمحرر الوجيز لابن عطية١/٤٢٦، والبحر المحيط لأبي حيان٢/١٦، والدر المصون للسمين الحلبي٢/٢٥٤، ٢٥٥.

(٥) المحرر الوجيز١/٤٢٧.

وعليه فالوجه الذي أجازه أبو جعفر النحاس وهو نصب(اتباع) و(أداء) بجعلهما مصدرين- مفعولًا مطلقًا- والعامل فيه فعل مضمر، تقدير: فليتبع اتباعًا، ويؤد أداءً، جائز من حيث الصناعة النحوية، ويؤيد هذا الوجه قراءة ابن أبي عبلة.

الآية الثانية: قال تعالى:" وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ *وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"(١).

سلامٌ مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف، و" على المرسلين" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وكذلك(الحمد) مبتدأ مرفوع، و"لله" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وأجاز أبو جعفر النحاس النصب في(سلام) على المصدر، على أنه مفعول مطلق، والعامل فيه محذوف، تقديره فيما يبدو لي: سلم سلامًا على المرسلين، فقال: " ولو كان في غير القرآن لجاز النصب على المصدر"(٢).

وما أجازه أبو جعفر النحاس جائز في الصناعة النحوية؛ لأنه يجوز حذف العامل في المصدر غير المؤكد لفعله جوازًا ووجوبًا، وهاهنا حذف جوازًا، وما أجازه لم يثبت أنه قرئ به.

الآية الثالثة: قال تعالى:" فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ" (٣).

قال أبو جعفر النحاس: "رفع بالابتداء، ويجوز النصب، أي: ألزمهم الله ويلًا"(٤).

الآية الرابعة: قال تعالى: "وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ"(٥).

---

(١) الآيتان ١٨١، ١٨٢من سورة الصافات.

(٢) إعراب القرآن٣/٤٤٨.

(٣) الآية٦٠ من سورة الذاريات.

(٤) إعراب القرآن٤/٢٥٢.

(٥) الآية ١من سورة المطففين.

ويلٌ: مبتدأ، وسوغ الابتداء بالنكرة؛ لأنه دعاء، و(للمطففين) خبر المبتدأ، وهذا الوجه أثبته أبو جعفر النحاس، كما أجاز نصب(ويل) في غير القرآن؛ لأنه بمعنى المصدر، ولا فعل له، كما جعل الرفع هو المختار؛ لأن(الويل) لم يستعمل منه فعل، فقال:" رفعت(ويلًا) بالابتداء لـ(للمطففين)، ويجوز النصب في غير القرآن؛ لأن(ويلًا) بمعنى المصدر، وكان الاختيار الرفع؛ لأنه لا ينطق منه بفعل إلا شيئًا شاذًّا"(١).

وأقول: إن رفع(ويل) هو قراءة العامة، ولم ترد قراءة بنصبه، وأما أجازه أبو جعفر النحاس من نصب(ويل) على المصدرية فوجه جائز في الصناعة النحوية؛ لأن(ويل) مصدر، وهذا المصدر يجوز فيه الرفع والنصب إذا كان مفردًا.

قال المبرد:" فَأَما قولهم: ويلٌ لزيد، وويحٌ لزيد، وَتبٌّ لزيد، وويسٌ لَهُ، فَإِن أضفت لم يكن إِلَّا النصب فَقلت: ويحه، وويله، فَإِنَّمَا ذَلِك؛ لِأَن هَذِه مصَادر، فَإِن أُفردت فَلم تضف، فَأَنت مُخَيّر بَين النصب وَالرَّفْع تَقول: ويل لزيد، وويلا لزيد فَأَما النصب فعلى الدُّعَاء، وَأما الرّفْع فعلى قَوْلك: ثَبت ويل لَهُ؛ لِأَنَّهُ شيء مُسْتَقر فويل مُبْتَدأ، و (لَهُ) خَبره... فَأَما قَوْله عز وَجل: "ويل لِلْمُطَفِّفِينَ" ... فَإِنَّهُ لَا يكون فِيهِ إِلَّا الرّفْع؛ إِذْ كَانَ لَا يُقَال: دُعَاء عَلَيْهِم، وَلكنه إِخْبَار بِأَن هَذَا قد ثَبت لَهُم، فَإِن أضفت فَقلت: ويله، وويحه، لم يكن إِلَّا نصبا؛ لِأَن وَجه الرّفْع قد بَطل؛ بِأَنَّهُ لَا خبر لَهُ، فَكَذَا هَذِه التي في معنى المصادر، فَإِن كَانَ مصدرًا صحِيحا يجرى على فعله، فَالْوَجْه النصب، وَذَلِكَ قَوْلك: تَبًّا لزيد، وجوعا لزيد؛ لِأَن هَذَا من قَوْلك: جَاع يجوع، وَتب يتب كَذَلِك سقي" (٢).

---

(١) إعراب القرآن٥/١٧٣.

(٢) المقتضب٣/٢٢٠، ٢٢١.

والنصب في(ويل) الذي أجازه أبو جعفر النحاس أجازه مكي، والسمين الحلبي [١].

ثالثاً-ما كان مرفوعاً، وصحَّ نصبه باعتباره نعتًا، وذلك في موضع واحد، قال تعالى:" ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ "[٢].

نص أبو جعفر النحاس على أن الأخفش حمل الرفع في(كثير) على عدة أوجه هي:

١- أن يكون(كثير) بدلًا من الواو في: عموا ، وصمَّوا.

٢- أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: العميُّ والصمُّ منهم كثير.

٣- أن يكون فاعل (عموا) والواو التي في الفعل علامة جمع الاسم على لغة أكلوني البراغيث[٣].

وقراءة الجماعة رفع(كثير) وقرأ ابن أبي عبلة (كثيرًا) بالنصب[٤].

ثم ذكر النحاس أنه يجوز نصب (كثير) على أنه نعت لمصدر محذوف، فقال: "ويجوز في غير القرآن(كثيرًا) بالنصب نعتًا لمصدر محذوف"[٥].

وما أجازه شيخنا النحاس من نصب(كثير) مسبوق به من الفراء؛ إذ يقول:"... وإن شئت جعلت الكثير مصدرًا، فقلت: أي ذلك كثير منهم، وهذا وجه ثالث، ولو نصبت على هذا المعنى كان صوابًا"[٦].

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن٢/٣٤٢، والدر المصون١٠/٧١٥.

(٢) من الآية٧١من سورة المائدة.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش١/٢٦٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٣.

(٤) ينظر: شواذ القراءات للكرماني ص١٥٩.

(٥) إعراب القرآن ٢/٣٣.

(٦) معاني القرآن١/٣١٦.

ووافقهما مكي بن أبي طالب القيسي؛ إذ يقول:" ولو نصبت(كثير) في الكلام لجاز تجعله نعتًا لمصدر محذوف، أي: عمًى وصممًا كثيرًا" (١).

ونصب(كثير) ليس وجهًا جائزًا في العربية فقط كما ذكر شيخنا النحاس، ولكنه قراءة لابن أبي عبلة، وهذا ما نص عليه أبو حيان، فقال:" وقرأ ابن أبي عبلة: "كثيرًا منهم" بالنصب"(٢).

وكذلك نص على أنها قراءة السمين الحلبي، وذكر كلام مكي السابق، واعتذر عنه بأنه لم يطلع عليها، فقال:" وقرأ ابن أبي عبلة(كثيرًا) نصبًا على أنه نعت لمصدر محذوف...وقال مكي : " ولو نصبت (كثيرًا) في الكلام لجاز أن تجعله نعتًا لمصدر محذوف، أي: عمًى وصممًا كثيرًا" قلت: كأنه لم يطلع عليها قراءة، أو لم تصح عنده لشذوذها"(٣).

وأقول: إن قراءة الجماعة رفع(كثير)، وقرأ ابن أبي عبلة (كثيرًا) بالنصب، وإن من أجاز النصب كالفراء، وأبي جعفر النحاس، ومكي ساقه على أنه وجه جائز، ولم ينص على أنه قراءة، بخلاف من نص على أنها قراءة لابن أبي عبلة.

رابعاً: ما كان مرفوعاً، وصحَّ نصبه باعتباره معطوفًا، وذلك في موضع واحد، قال تعالى: "وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ"(٤).

من النخل: خبر مقدم، وقنوانٌ: مبتدأ مؤخر، ودانيةٌ: نعت لـ(قنوان)، وقد نص شيخنا النحاس على أن(قنوانٌ) مبتدأ، وأن الفراء أجاز نصبه في غير القرآن على العطف

(١) مشكل إعراب القرآن ١/٢٧٢.
(٢) البحر المحيط٣/٥٤٣.
(٣) الدر المصون٤/٣٧٣.
(٤) من الآية٩٩من سورة الأنعام.

على ما قبله، أي: أخرجنا، فقال: "رفع بالابتداء، وأجاز الفراء[١] في غير القرآن(قنوانًا دانيةً) على العطف على ما قبله" [٢].

ويبدو من هذا النص موافقة النحاس للفراء؛ إذ لم يبد اعتراضًا أو تعليقًا على ما قاله الفراء، وإليك نص الفراء:" الوجه الرفع في القنوان؛ لأن المعنى: ومن النخل قنوانه دانية، ولو نصب: وأخرج من النخل طلعها قنوانًا دانية، لجاز في الكلام، ولا يقرأ بها لمكان الكتاب"[٣].

وقد وافقهما في هذا الوجه الكرماني محتجًا بورودها منصوبة في مصحف أنس، فقال: "كان القياس قنوانا دانية كما في مصحف أنس، عطفًا على " نبات"[٤].

وقد ذكر القرطبي ما قاله النحاس، ولم يعقب عليه[٥].

وأقول: إن وجه جواز (قنوان دانية) لهو وجه جائز في صناعة النحو؛ لعطفه على مثله، وهو جلي في الآية الكريمة: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ أي: كما أخرج بالماء النبات، وأخرج من النبات ما اخضَّر منه، وكذلك الحب، أخرج من النخل من طلعها قنوانًا دانيةً.

وأن من ذكر هذا الوجه ساقه على أنه وجه سائغ في العربية، ولم ينص على أنه قراءة، ولكنه قراءة مروية عن أبي بن كعب.

---

(١) ينظر: معاني القرآن ١/٣٤٧.
(٢) إعراب القرآن ٢/٨٥.
(٣) معاني القرآن ١/٣٤٧.
(٤) غرائب التفسير ١/٣٧٦.
(٥) تفسير القرطبي٧/٤٨.

قال الكرماني: "وعن أبي بن كعب " قنوانًا دانيةً" بالنصب فيهما"[١].

خامساً: ما كان مرفوعاً، وصحَّ نصبه باعتباره بدلاً، وذلك في أربعة مواضع:

الآية الأولى: قال تعالى :"وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ"[٢].

قراءة الجماعة على رفع{ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ} على أن(وجوه) مبتدأ، و(مسودة) خبر، والجملة في موضع نصب مفعول ثان لـ(ترى)، وقد أجاز شيخنا أبو جعفر النحاس نصب(وجوه) على أنه بدل من الموصول(الذين)، فقال:" مبتدأ وخبر في موضع نصب، ويجوز النصب على أن تكون (وجوههم) بدلًا من(الذين)"[٣].

وما أجازه الشيخ أبو جعفر النحاس من نصب(وُجُوهُهُم) لم يك فيه بدعًا فهو مسبوق به من الفراء، وأبي إسحاق الزجاج، قال الفراء:" ترفع(وجوههم) و(مسودة)؛ لأن الفعل قد وقع على(الذين)، ثم جاء بعد(الذين) اسم له فعل فرفعته بفعله، وكان فيه معنى نصب، وكذلك فالفعل بكل اسم أوقعتَ عليه الظن والرأي، وما أشبههما، فارفع ما يأتي بعده من الأسماء إذا كان معها أفاعيلها بعدها، كقولك: رأيت عبدَاللهِ أمرُهُ مستقيمٌ، فإن قدمت الاستقامة نصبتها، ورفعت الاسم، فقلت: رأيت عبدَاللهِ مستقيمًا أمرُه[٤]، ولو نصبت الثلاثة في المسألة الأولى على التكرير[٥] كان جائزًا، فتقول: رأيت عبدَاللهِ أمرَهُ مستقيمًا...ولو قرأ قارئ: (وجُوهَهمْ مُسْوَدَّةً) على هذا لكان صوابًا..."[٦].

---

(١) شواذ القراءات ص١٧٤.

(٢) من الآية٦٠من سورة الزمر.

(٣) إعراب القرآن٤/١٩.

(٤) رفع(أمره) في المثال على الفاعلية.

(٥) المراد بالتكرير: البدل.

(٦) معاني القرآن ٢/٤٢٣، ٤٢٤.

وقال الزجاج: "القراءة على رفع(وجوهُهم مسودةٌ) على الابتداء والخبر، ويجوز(وجوهَهم مسودةَ) على البدل من (الذين كذبوا)، المعنى: ويوم القيامة ترى وجوه الذين كذبوا على الله مسودة، والرفع أكثر، وعليه القراء..."(١).

وقد أجاز أبو البركات الأنباري النصب في(وجوههم)،فقال: "ولو نصب(وجوههم) على البدل من(الذين)، لكان جائزًا حسنًا"(٢).

وكذلك أجازه أبو البقاء العكبري، فقال:" ولو قرئ(وجوههم مسودةً) بالنصب لكان على بدل الاشتمال"(٣).

وقد جعل أبو حيان نصب(وجوههم) قراءة من غير أن ينسبها، فقال: " وقرئ (وجوهَهُم مسودةً) بنصبهما، فـ(وجوههم) بدل بعض من كل"(٤).

وكذلك نصَّ السمين الحلبي على نصب(وجوههم) قراءة، ولم ينسبها أيضًا، ووجَّه نصب (وجوههم) على أنه بدل بعض من كل، ورد قول أبي البقاء العكبري الذي وجَّه النصب على أنه بدل اشتمال، فقال:" وقرئ(وجوهَهم مسودةً) بنصبهما على أن(وجوههم) بدل بعض من كل...وقال أبو البقاء: " ولو قرئ(وجوهَهم) بالنصب لكان على بدل الاشتمال"...ولكن ليس كما قال على بدل الاشتمال، بل على بدل البعض، وكأنه سبقُ لسانٍ، أو طغيانُ قلمٍ..."(٥).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه٤/٣٦٠.

(٢) البيان٢/٣٢٥.

(٣) التبيان٢/١١١٢.

(٤) البحر المحيط٧/٤١٩.

(٥) الدر المصون٩/٤٣٨.

الآيــة الثانيــة: قـال تعـالى: "وَإِنَّ الظَّـالِمِينَ بَعْضُـهُمْ أَوْلِيَـاءُ بَعْـضٍ وَاللَّـهُ وَلِـيُّ الْمُتَّقِينَ"(١).

إنَّ الظالمين: إن واسمها، بعضهم: مبتدأ، أولياء بعض: خبر المبتدأ، والجملة خبر(إن)، والله: مبتدأ، ولي المتقين: خبر المبتدأ، وهذا ما أثبته أبو جعفر النحاس مع إجازة نصب (بعضهم) على بدل بعض من كل، ويكون خبر(إنَّ): أولياء بعضٍ، وإجازة نصب(الله)على العطف على (إنَّ)، فقال: " بعضهم: مرفوع بالابتداء، و(أولياء) خبره، والجملة خبر(إنَّ)، ويجوز نصب(بعضهم) على البدل من(الظالمين)، (وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ) مبتدأ وخبره، ويجوز النصب بعطفه على(إنَّ)"(٢).

بمطالعة كتب القراءات لم أقف إلا على قراءة الجمهور برفع (بعضهم) ورفع(الله)، وكذلك بمطالعة كتب المعربين لم أقف على سبق أحد من العلماء لأبي جعفر النحاس في إجازة نصب(بعضهم) على البدل، وإجازة نصب(الله) عطفًا على(إنَّ)، وكذلك لم يذكره هذا الوجه أحد من العلماء ممن جاء بعده، وأما عن الوجه الذي أجازه أبو جعفر النحاس فجائز في الصناعة النحوية؛ فالبدلية في (بعضهم) متحققة؛ لاشتمال المبدل على ضمير عائد على المبدل منه، كما أن النصب الذي أجازه في(الله) جائز في الصناعة النحوية؛ لأن المعطوف على اسم (إن) بعد استكمال الخبر يجوز فيه الرفع والنصب، نحو: إن زيدًا في الدار وعمرو، وإن زيدًا في الدار وعمرًا.

الآية الثالثة: قال تعالى : "وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ"(٣).

---

(١) من الآية١٩من سورة الجاثية.

(٢) إعراب القرآن٤/١٤٥.

(٣) من الآية٢٨من سورة الجاثية.

ترى: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر، كل: مفعول أول لـ(ترى) إن كانت علمية، و(جاثية) مفعول ثان، وأما إن كانت الرؤية بصرية، فـ(جاثية) حال، والأولى أنها بصرية لسياق الكلام، و(كل) مبتدأ، و(أمة) مضاف إليه، وخبر(كل): (تدعى لكتابها)، وقد نصَّ أبو جعفر النحاس على رفع (كل) على الابتداء، كما نقل عن الكسائي إجازة نصب(كل) على التكرير، أي: البدل[١]، فقال: "على الابتداء، وأجاز الكسائي(كُلَّ أُمَّةٍ) على التكرير على(كل) الأولى"[٢].

فـ(كل) الثانية من الآية مرفوعة بالابتداء في قراءة الجمهور، وأما ما نقله أبو جعفر النحاس عن الكسائي من إجازة نصب(كل) على البدل من الأولى ، فجائز في الصناعة النحوية، وقد قرئ بالنصب[٣]، ولكن أبا جعفر النحاس لم يشر إلى أن هذا الوجه قراءة؛ ولعله لم يقف على هذه القراءة.

وعن القراءة وتوجهيها يقول ابن جني: "ومن ذلك قراءة يعقوب: "كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى"، بفتح اللام.

قال أبو الفتح: "كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى" بدل من قوله: {وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً} . وجاز إبدال الثانية من الأولى لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى؛ لأن جثوها ليس فيه شيء من شرح حال الجثو. والثانية فيها ذكر السبب الداعي إلى جثوها، وهو استدعاؤها إلى ما في كتابها، فهي أشرح من الأولى، فذلك أفاد إبدالها منها. ونحو ذلك رأيت رجلا من أهل البصرة رجلا من الكَلَّاء.

فإن قلت: فلو قال: وترى كل أمة جاثية تدعى إلى كتابها لأغني عن الإطالة.

---

(١) ينظر: المصطلح النحوي ص١٦٣.

(٢) إعراب القرآن٤/١٥٠.

(٣) القراءة بنصب(كل) نسبت ليعقوب كما في مختصر ابن خالويه، ص١٣٩، والمحتسب ٢٦٢/٢، والبحر المحيط٨/٥٠، والدر المصون٩/٦٥٥.

قيل: الغرض هنا هو الإسهاب؛ لأنه موضع إغلاط ووعيد، فإذا أعيد لفظ "كل أمة" كان أفخم من الاقتصار على الذكر الأول"[١].

وقد وجَّه أبو البقاء العكبري قراءة نصب(كل) بوجهين: النصب بإضمار الفعل(ترى)؛ لدلالة المتقدم عليه، أو على البدل من(كل) الأولى[٢].

الآية الرابعة: قال تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ"[٣]

إنَّ: حرف توكيد ونصب، والذين: اسم (إنَّ)، و(ينادونك) فعل وفاعل ومفعول، والجملة صلة الموصول، و(أكثر) مبتدأ، وجملة(لا يعقلون) خبر المبتدأ، والجملة في محل رفع خبر(إنَّ)، ورفع (أكثرهم) على قراءة العامة، وأما أبو جعفر النحاس فقد أجاز نصب (أكثر) على البدل من (الذين) بدل بعض من كل، فقال:" اسم(إنَّ)، والخبر(أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ)، ويجوز أن تنصب(أكثرهم) على البدل من(الذين)"[٤].

وأقول: إن إجازة أبي جعفر النحاس نصب(أكثرهم) على البدل وجه لم أقف على سبق معربي القرآن لأبي جعفر في إجازة هذا الوجه، كما لم أقف على أحد من اللاحقين له ذكر هذا الوجه، أو نقله عنه، كما لم تثبت لدي أن هذا الوجه قراءة من خلال مطالعتي للكتب المعنية بالقراءات، وأما عن إجازة نصب (أكثرهم) على البدل- بدل بعض من كل- من(الذين) فله من الصناعة ما يقويه؛ إذ اشتمل المبدل على ضمير عائد على المبدل منه، وكما أن المعني قريب من ذلك؛ لأنه يحتمل أن يكون المنادِي بعضًا من الجملة(الذين)؛ لذلك قال: "أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ".

---

(١) المحتسب ٢/٢٦٢، ٢٦٣.

(٢) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٤٧٢.

(٣) الآية٤من سورة الحجرات.

(٤) إعراب القرآن٤/٢١٠.

سادساً: ما كان مرفوعاً، وصحَّ نصبه على المدح، وذلك في موضع واحد، قال تعالى: "رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ"(١).

رفيع: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو رفيع، أو يكون خبره: ذو العرش(٢)، وقد نقل أبو جعفر النحاس عن الأخفش جواز نصب(رفيع) على المدح، فقال: "على إضمار مبتدأ، قال الأخفش(٣): يجوز نصبه على المدح"(٤).

الوجه الذي أجازه الأخفش، ونقله عنه أبو جعفر النحاس وجه جائز في الصناعة النحوية؛ إذ نصَّ النحويون على جوازه، يقول سيبويه: "وتقول: اصنعْ ما سَرّ أخاك وأحبَّ أبوك الرجلان الصالحان، على الابتداء؛ وتنصبه على المدح والتعظيم"(٥).

وقد قرئ بنصب(رفيع) (٦)على المدح، وقد خرج أبو البقاء العكبري نصب(رفيع) على الحالية من (فادعوا الله)، ومنع كونه صفة؛ لكونه نكرة؛ إذ معناه: رافعًا لدرجات(٧).

وعليه فيكون ما أجازه الأخفش ، ونقله عنه أبو جعفر النحاس جائزًا في العربية، وقراءة مروية، وقد نقلها بعض العلماء.

---

(١) ينظر: الدر المصون ٤٦٢/٩.

(٢) من الآية١٥من سورة غافر.

(٣) قال الأخفش: "رفيع على الابتداء، والنصب جائز، لو كان في الكلام على المدح"، معاني القرآن ٥٠٠/٢.

(٤) إعراب القرآن٢٨/٤.

(٥) الكتاب٥٧/٢.

(٦) القراءة بنصب(رفيع) وردت منسوبة لبعض القراء من غير تحديد كما في مختصر ابن خالويه ص١٣٣، ومن غير نسبة في البحر المحيط٤٣٦/٧، والدر المصون٤٦٣/٩.

(٧) إعراب القراءات الشواذ٤١٨/٢.

سابعاً-ما كان مرفوعاً، وصحَّ نصبه باعتباره مفعولا به، وذلك في موضع واحد، قال تعالى: "وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ"(١)

ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والكتاب: خبر المبتدأ، والجملة في محل نصب سدت مسد مفعولي(تدري)، وهذا على أن(ما) معلقة لـ(تدري) عن العمل، وهذا ما تضمنه كلام أبي جعفر النحاس، وأجاز -أيضًا- نصب(الكتاب) على أنه مفعول به لـ(تدري) على أن (ما) زائدة، فقال:" ما: في موضع رفع بالابتداء، و(الكتاب) خبره، والجملة في موضع نصب بـ(تدري)، ويجوز في الكلام أن تنصب(الكتاب)، وتجعل(ما) زائدة"(٢).

ولم أقف على إجازة نصب (الكتاب) عند أحد من معربي القرآن الكريم إلا ما أثبتَه لأبي جعفر النحاس، وكذلك لم أقف على قراءة مروية بنصب(الكتاب)، وأما الصناعة النحوية فذلك جائز فيها على جعل(ما) لغوًا، لأن من أوجه(ما) الحرفية أن تكون زائدة، والزائدة إما أن تكون كافة، كما في: إنما زيد قائم، وإما أن تكون لغوًا كما في قوله تعالى: "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُم"(٣)، أي: فبرحمة(٤).

ثامناً: ما كان مرفوعاً، وصح نصبه قطعاً، أو مصدراً، وذلك في موضع واحد، قال تعالى :" بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ"(٥).

قراءة العامة رفع(بُشْرَاكُمُ) و(جَنَّاتٌ) على أن (بشرى) مبتدأ، و(جنات) خبره، وقد

---

(١) من الآية٥٢من سورة الشورى.

(٢) إعراب القرآن٤/٩٤.

(٣) من الآية١٥٩من سورة آل عمران.

(٤) ينظر: معاني الحروف للرماني ص٨٨-٩٠.

(٥) من الآية١٢من سورة الحديد.

نقل شيخنا أبو جعفر النحاس عن الفراء إجازة نصب(جنات) في غير القرآن، واعترضه الشيخ، فقال: "بشراكم": في موضع رفع بالابتداء، جنات: خبره.

وأجاز الفراء[١]: في(جنات) النصب من جهتين: إحداهما: على القطع، ويكون(اليوم) في موضع الخبر، وإن كان ظرفًا، وأجاز رفع(اليوم) على أنه خبر(بشراكم)، وأجاز أن يكون(بشراكم) في موضع نصب، يعني: يبشرونكم بالبشرى، وأن ينصب(جنات) بـ(البشرى)، قال أبو جعفر: ولا نعلم أحدًا من النحويين ذكر هذا غيره، وهو متعسف؛ لأن(جنات) إذا نصبها على القطع، وليست بمعنى الفعل بعد ذلك، وإن نصبها بـ(البشرى)، فإن كان نصبها بـ(بشراكم) فهو خطأ بين؛ لأنها داخلة في الصلة فيفرق بين الصلة والموصول باليوم، وليس هو في الصلة، وهذا لا يجوز عند أحد من النحويين، وإذا نصب(جنات) بفعل محذوف فهو شيء متعسف، ومع هذا فلم يقرأ به أحد"[٢].

قبل الحديث عن رأي الفراء المعترض عليه من قِبَلِ أبي جعفر النحاس، لابد من الإشارة لمفهوم النصب على القطع عند الفراء، فقد ورد هذا المصطلح غير مرة في معانيه، ففي قوله تعالى:{ قَائِمًا بِالْقِسْطِ}[٣]، ذكر أن(قائمًا) منصوب على القطع؛ لأنه نكرة نُعِت به معرفة[٤].

---

(١) قال الفراء: " ترفع البشرى، والجنات، ولو نويت بالبشرى النصبَ، توقع عليها تبشير الملائكة، كأنه قيل لهم: أبشروا ببشراكم، ثم تنصب جناتٍ، توقع البشرى عليها، وإن شئت نصبتها على القطع؛ لأنها نكرة من نعت معرفة، ولو رفعت(البشرى) باليوم، كقولك: اليومُ بشراكم اليومُ سروركم، ثم تنصب الجنات على القطع، ويكون في هذا المعنى رفع اليوم ونصبه". معاني القرآن٣/١٣٢، ١٣٣.

(٢) إعراب القرآن٤/٣٥٦.

(٣) من الآية١٨من سورة آل عمران.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/٢٠٠.

وفي قوله تعالى:{ذَلِكُمُ اللَّـهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَـهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ}[١]، ذكر في نصب(خالق) أنك لو نصبته إذ لم تكن فيه الألف واللام على القطع لكان صوابًا، وهو مثل قوله:{ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ}[٢]، وكذلك:{ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ}[٣]، لو نصبته إذا كان قبله معرفة تامة جاز ذلك؛ لأنك قد تقول: الفاطر السموات، الخالق كل شيء، القابل التوب، الشديد العقاب[٤].

وذكر في قوله تعالى: { كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ}[٥]أن(قُرْآنًا) منصوب على القطع؛ لأن الكلام تامٌّ عند قوله تعالى:{ آيَاتُهُ} [٦].

ويستنتج مما سبق أن مفهوم القطع عنده هو: أن يكون الاسم المنصوب على القطع مفردًا نكرة يأتي بعد كلام تام، ويصلح أن يكون نعتًا لما قبله، ويشترط فيما قبله–المقطوع عنه–أن يكون معرفة.

وذكر ابن السراج في كتابه الأصول قريبًا من ذلك، فقال: " ... ومعنى القطع: أن يكون أراد النعت، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه"[٧].

أما جمهور النحاة فالقطع عندهم مسألة متعلقة بالنعت، وهو قطع النعت عن المنعوت فلا يكون تابعًا له، فينصب أو يرفع، وجواز ذلك مشروط بشروط هي: ألا يكون النعت للتأكيد، نحو:{ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ}[٨]؛ لأنه يكون قطعًا للشيء عما متصل به

---

(١) من الآية١٠٢من سورة الأنعام.

(٢) من الآية٣من سورة غافر.

(٣) من الآية١من سورة فاطر.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٣٤٨/١، ٣٤٩، والظاهر من كلامه أنه يريد بالنصب على القطع الحال.

(٥) من الآية٣من سورة فصلت.

(٦) ينظر: معاني القرآن ١١/٣، ١٢.

(٧) الأصول٢١٦/١.

(٨) من الآية١٣من سورة الحاقة.

معنًى، وألا يكون ملتزم الذكر، نحو: الجماءُ الغفيرُ، وأن يكون مشارًا إليه، نحو: مررت بهذا الرجل، وأن يعلم السامع اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنه إن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة(١).

والأكثر في النعت المقطوع أن يكون مدحًا، أو ذمًّا، أو ترحمًا، وقد عقد له سيبويه بابًا بعنوان(ما ينتصب على التعظيم والمدح) فقال: "هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفةً فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: الحمدُ للهِ الحميدَ هو، والحمد للهِ أهلَ الحمد، والمُلكُ للهِ أهلَ الملك، ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسنًا..."(٢).

فحقيقة القطع إذن هي: أن يجعل النعت خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مفعولًا لفعل محذوف تقديره: أمدح، أو أذم، أو أعني، وأرحم، على حسب المناسب للنعت، نحو: الحمدُ للهِ الحميدِ، أو الحميدُ، أو الحميدَ، ومررت بزيدٍ الفاسقِ، أو الفاسقُ، أو الفاسقَ، ومررت بعمرٍو المسكينِ، أو المسكينُ، أو المسكينَ، وإن كان النعت لمجرد المدح أو الذم أو الترحم وجب الحذف، وإن كان لغير ذلك جاز الحذف، نحو: مررت بزيد التاجرِ، هو التاجرُ، أو أعني التاجرَ(٣).

ونعود إلى رأي الفراء الذي حكاه أبو جعفر النحاس، واعترضه، فنقول: إن رأي الفراء يتلخص في نصب(بشرى) على أنها منصوبة بفعل محذوف، وهذا جليٌّ من

---

(١) ينظر:الكتاب٢/٥٧-٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور١/١٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك٣/٣١٨، وشرح الكافية للرضي٣/٥١، والارتشاف٤/١٩٢٢.

(٢) الكتاب٢/٦٢.

(٣) ينظر: التصريح للشيخ خالد الأزهري٢/١٢٤، ١٢٥.

قولـه:" ولـو نويت بالبشرى النصب توقـع عليهـا تبشير الملائكـة، كأنـه قيل لهم: أبشروا ببشراكم...".

وكلامه يحتمل نصب(بشراكم) من وجهين: أحدهما: النصب على نزع الخافض.

والآخر: النصب على المصدرية.

والذين نقلوا رأي الفراء لم يعلقوا عليه، ولم يوضحوا وجه النصب.

وفي ذلك يقول مكي: "وأجاز أن يكون(بشراكم) في موضع نصب على معنى: يبشرونهم بالبشرى"(١).

ويتلخص رأي الفراء أيضًا في نصب(جنات)، ونصب الجنات من وجهين عنده هما:

الأول: أن يكون منصوبًا بـ(بشراكم)، ويكون الظرف(اليوم) خبر(بشراكم) في حال رفعها، أو منصوبًا على الظرفية في حال نصبها.

وفي ذلك يقول:"...تنصب جناتٍ، توقع البشرى عليها...ولو رفعت البشرى باليوم، كقولك: اليوم بشراكم، اليوم سروركم...".

والآخر: أن تكون(جنات) منصوبة على القطع، والظاهر أنه أراد الحال، ويؤيد هذا من حكى عنه قوله، واعترض عليه.

يقول مكي: "وأجاز الفراء نصب(جنات)على الحال، ويكون(اليوم) خبر(بشراكم)، وكون(جنات) حالًا لا معنى له؛ إذ ليس فيه معنى فعل، وأجاز أن يكون(بشراكم) في

(١) مشكل إعراب القرآن٢/٢٥٦.

موضع نصب على معنى: يشرونهم بالبشرى، ونصب(جنات) بالبشرى، وكله بعيدٌ؛ لأنه يفرق بين الصلة والموصول باليوم"[١].

وقال السمين الحلبي بعد إثبات قول مكي السابق: "وعجيب من الفراء كيف يَصْدُرُ عنه ما لا يَتَعَقَّلُ، ولا يجوز صناعة، كيف تكون(جنات) حالًا؟ وماذا صاحب الحال؟"[٢].

وأقول: إن شيخنا أبا جعفر النحاس حالفه الصواب في اعتراضه على الفراء؛ لأن الكثير والغالب في الحال أن تكون مشتقة، مأخوذة من فعل مستعمل[٣]، ولم يثبت قراءة أحدٍ بنصب(جنات)، والثابت هو الرفع؛ لأن القراءة عليه، ولمخالفة ما أجازه الفراء للصناعة النحوية.

تاسعاً-ما كان مرفوعاً، ويصح جره ونصبه باعتبارين: البدل، والنداء، وذلك في موضع واحد، قال تعالى: "فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ"[٤].

فاطر: يجوز فيها ثلاثة أوجه: الرفع على كونه خبرًا لقوله: "ذلكم"، وهذا الوجه قراءة العامة، أو على إضمار مبتدأ، والنصب على النداء، وهذا ما أجازه الكسائي[٥]، أو المدح، والخفض على البدل من الضمير في (عليه توكلت)، وهذا الأوجه الثلاثة أثبتها أبو جعفر النحاس، فقال:" يكون مرفوعًا بإضمار مبتدأ، ويكون نعتًا، قال الكسائي: ويجوز(فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) بالنصب على النداء، وقال غيره: على المدح، ويجوز

(١) مشكل إعراب القرآن٢/٢٥٦.
(٢) الدر المصون١٠/٢٤٢.
(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٢٢٨.
(٤) من الآية١١من سورة الشورى.
(٥) ينظر: معاني القرآن للكسائي ص٢٢٥.

الخفض على البدل من الهاء التي في(عليه)"[١].

وكونه مرفوعًا بإضمار مبتدأ واضح، وأما كونه نعتًا فعلى أنه نعت من لفظ الجلالة الله في الآية السابقة، أي:{ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي}.

وأما كونه منصوبًا فعلى أنه منادى مضاف حُذِفت منه أداة النداء، وأما على المدح فعلى تقدير: أعني.

وأما كونه مجرورًا فعلى كونه بدلًا من الضمير المجرور في(عليه) من الآية السابقة، أي:{عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}،وهذا الوجه قراءة لزيد بن علي [٢]، وقد خرجت القراءة على أنه مجرور نعتًا للجلالة(إلى الله)،ويجوز أن يكون بدلًا من الهاء في قوله تعالى: "وإليه أنيب"[٣].

وما أثبته أبو جعفر النحاس قاله مكي؛ إذ يقول: "قَوْله {فاطر السَّمَاوَات} هُوَ نعت لله جلّ ذكره أَو على اضمار مُبْتَدأ أَي هُوَ فاطر وَأَجَازَ الْكسَائي (فاطرَ) بِالنّصب على النداء وَقَال غيره على الْمَدْح، وَيجوز فِي الْكَلَام الْخَفْض على الْبَدَل من الْهَاء فِي (عَلَيْه)"[٤].

فوجه النصب الذي قاله الكسائي لم يثبت أنه قراءة، وهو جائز في الصناعة، وأما وجه الخفض فهو قراءة، ولم يشر إليها أبو جعفر النحاس، ولا مكي.

---

(١) إعراب القرآن ٤/٧٣.

(٢) ينظر: الدر المصون ٩/٥٤٢.

(٣) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٤٣٦.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢/١٩٠.

المطلب الثاني: ما كان منصوباً في التواتر، وصح رفعه أو خفضه بين الرواية والصناعة النحوية

وقف أبو جعفر النحاس مع عدة آيات كان لفظ منها منصوبًا في قراءة العامة، وجَوَّز أبو جعفر النحاس في غير القرآن رفعها، أو خفضها، وكان ذلك في مواضع متعددة في كتابه، وهي على النحو الآتي:

أولًا- ما كان منصوباً عطفاً، وصحَّ رفعه بالابتداء، وذلك في موضع واحد، قال تعالى: "وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا"[١].

الأرض: منصوبة في القراءة المتواترة على إضمار فعل، أي: دحا الأرض بعد ذلك، وقد حذف للدلالة عليه(دحاها)، كما يجوز رفعها على الابتداء، وهذا الوجه نقله أبو جعفر النحاس عن الفراء المجوز لرفع(الأرض) ورده؛ لأنه لم يقرأ بالرفع كما رد حجته، فقال:" منصوب بإضمار فعل، أي: ودحا الأرض، وزعم الفراء[٢]: أن الرفع والنصب جائزان، وأنه مثل:{ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ}[٣]، يعني في الرفع والنصب، قال أبو جعفر: بينهما فرق؛ لأن قوله:{ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ} الرفع فيه حسنٌ؛ لأن تقديره: وآية لهم القمر، و{ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا} الرفع فيه بعدٌ؛ لأن قبلها ما عمل فيه الفعل، ولا يتعلق بشيء مرفوع، فهذا فرقٌ بيِّنٌ، ولا نعلم أحدًا قرأ:(والأرضُ) بالرفع، و "القمرُ" بالرفع قرأ به الأئمة[٤]" [٥].

---

(١) الآية ٣٠من سورة النازعات.

(٢) قال الفراء: "يجوز نصب الأرض ورفعها، والنصب أكثر في قراءة القراء"، معاني القرآن٣/٢٣٣.

(٣) من الآية ٣٩من سورة يس.

(٤) القراءة بالرفع لابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وقرأ باقي السبعة بالنصب. السبعة لابن مجاهد ص٥٤٠.

(٥) إعراب القرآن٥/١٤٥.

الوجه الذي أنكره أبو جعفر النحاس جائز في العربية، كما أنه قراءة مروية، يقول الزجاج: "القراءة على نصب (الْأَرْضَ)، على معنى: ودحا الأرضَ بعد ذلك، وفسر هذا المضمر فقال (دَحَاهَا)، كما تقول: ضربت زيدا وعمرا أكرمته، وقد قرئت (وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا) على الرفع بالابتداء[١]، والنصب أجودُ، لأنك تعطف بفعل على فعل أحسن، فيكون على معنى بناها"[٢].

ثانياً- ما كان منصوباً عطفاً، وصح رفعه على الاستئناف، وذلك في موضع واحد، قال تعالى:" وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً"[٣].

قراءة الجمهور على نصبهما(والطير محشورة) والوجه: الواو عاطفة، و(الطير) معطوفة على(الجبال)، و(محشورة) حال، وقد نقل أبو جعفر النحاس عن الفراء جعلها جملة مستقلة، فيكون(الطير) مبتدأ، و(محشورة) خبر.

قال أبو جعفر النحاس: "معطوف على(الجبال)،قال الفراء[٤]: ولو قرئَ :"وَالطَّيْرُ مَحْشُورَةٌ " لجاز؛ لأنه لم يظهر الفعل..."[٥].

وأقول: إن ما نقله أبو جعفر النحاس عن الفراء جائز في الصناعة النحوية، على الواو استئنافية، ولعدم وجود فعل ينصب الطير، وهذا ما حسَّن الرفع عند الفراء، فقال: "لما لم يظهر معها الفعل كان صوابًا"، وغاب عن الفراء وأبي جعفر النحاس أن

---

(١) القراءة بالرفع للحسن، كما في مختصر ابن خالويه ص١٦٨، وللحسن، وابن أبي عبلة، وأبي السمال، وعمرو بن عبيد، كما في الدر المصون ١٠/٦٨٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه٥/٢٨٠.

(٣) من الآية١٩من سورة ص.

(٤) قال الفراء: "ولو كانت: والطيرُ محشورةٌ بالرفع لمَّا لم يظهر الفعل معها كان صوابًا"، معاني القرآن٢/٤٠١.

(٥) إعراب القرآن٣/٤٥٨، ٤٥٩.

هذا الوجه قراءة[١]، والوجه في رفعهما جعلهما جملة مستقلة من مبتدأ وخبر، وفي ذلك يقول العكبري:" يقرأ بالرفع فيهما على الابتداء والخبر"[٢].

وعليه فالوجه الذي نقله أبو جعفر النحاس عن الفراء هو قراءة، وفاته أن ينص على أنها قراءة؛ لنقله عن الفراء الذي أجاز هذا الوجه من غير النص على أنه قراءة، ولعل أبا جعفر النحاس لم يطلع عليها.

ثالثاً-ما كان منصوباً حالًا ، وصح رفعه خبراً، وذلك في موضع واحد، قال تعالى:﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾[٣].

في قراءة العامة(لَاهِيَةً) منصوبة على أنها حال من فاعل(استمعوه)، ويجوز أن تكون حالًا من فاعل(يلعبون)[٤].

وقد نقل أبو جعفر النحاس عن الكسائي والفراء جواز رفع(لاهية) على معنى: قلوبُهُم لاهيةٌ، أي :على أنها خبر مقدم، كما نقل عن بعض العلماء أن رفع(لاهية) على أنها خبر بعد خبر، أي:" يلعبون"، أو على إضمار مبتدأ، أي: هم، فقال: "وأجاز الفراء[٥] أن يكون مُخْرِجًا من المضمر في (يلعبون) ، وأجاز هو والكسائي (لاهيةٌ

---

(١) القراءة لإبراهيم بن أبي عبلة كما في مختصر ابن خالويه، ص١٣٠، وله وللجحدري كما في الدر المصون٩/٣٦٥، ولابن أبي عبلة وحده في شواذ القراءات للكرماني ص٤٠٩، ومن غير نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٢/٣٩١

(٢) إعراب القراءات الشواذ ٢/٣٩٢.

(٣) من الآية٣ من سورة الأنبياء.

(٤) ينظر: الدر المصون٨/١٣١.

(٥) ينظر: معاني القرآن٢/١٩٨،ويقصد بـ(مخرجًا) كونه حالًا من الضمير في(يلعبون).

قلوبهم) بالرفع بمعنى قلوبهم لاهية، وأجاز غيرهم الرفع على أن يكون خبرًا بعد خبر، أو على إضمار مبتدأ"[١].

وما نقله أبو جعفر النحاس عن الفراء موجود في معانيه؛ إذ يقول: "وقوله:{لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ} منصوبة على العطف على قوله:{وَهُمْ يَلْعَبُونَ}؛لأن قوله: {وَهُمْ يَلْعَبُونَ} بمنزلة: لاعبين، فكأنه: إلا استمعوه لاعبين لاهيةً قلوبهم، ونصبه أيضًا من إخراجه من الاسم المضمر في{يلعبون}:يلعبون كذلك لاهيةً قلوبهم، ولو رفعت(لاهية) تتبعها يلعبون كان صوابًا، كما تقول: عبدالله يلهو ولاعبٌ..."[٢].

وأقول: إن وجه الرفع الذي نقله أبو جعفر النحاس في رفع(لاهية)عن الفراء إنما هو قراءة نسبت لعيسى[٣]، ونسبت له ولابن أبي عبلة[٤]، ونسبت لابن أبي عبلة فقط[٥].

وقيل في توجيه قراءة الرفع: على أن تكون (لاهية) خبر المبتدأ الذي هو: قلوبهم، أي: قلوبهم لاهية[٦].

وقيل: إن الرفع على أنها خبر ثانٍ لقوله: "وهم"، أو خبر لمبتدأ محذوف[٧].

وهذا القراءة لم يشر إليها أبو جعفر النحاس، ولا الفراء من قبله.

---

(١) إعراب القرآن٣/٦٣، ٦٤.

(٢) معاني القرآن٢/١٩٨.

(٣) ينظر: مختصر الشواذ لابن خالويه، ص٩٣.

(٤) ينظر: البحر المحيط٦/٢٧٥.

(٥) الدر المصون٨/١٣٢، وشواذ القراءات للكرماني ص٣١٦.

(٦) ينظر: إعراب القراءات الشواذ٢/١٠٠.

(٧) ينظر: الدر المصون٨/١٣٢.

رابعاً- ما كان منصوباً على المصدر، وصح رفعه بإضمار مبتدأ، وذلك في موضعين.

الآية الأولى: قال تعالى: "وَعْدَ اللَّهِ"(١).

يجوز في كلمة(وعد) وجهان جائزان في العربية، الأول: النصب على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله، والعامل فيه مضمر، وهذا ما عليه التواتر، والثاني: الرفع على إضمار مبتدأ، وهذا ما أجاز أبو جعفر النحاس رفعه في غير القرآن، فقال:" نصب على المصدر؛ لأن معنى(لهم غُرَفٌ): وعدهم الله جلَّ وعز ذلك وعدًا، ويجوز الرفع بمعنى: ذلك وعد الله"(٢).

لم يثبت لدي أن ما أجازه أبو جعفر النحاس قراءة، ولكنه جائز في الصناعة النحوية باعتباره خبرًا لمبتدأ محذوف، بمعنى: ذلك وعد الله، وهذا الوجه لم تثبت قراءته كما ذكرت.

الآية الثانية: قال تعالى:" سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا"(٣).

نقل أبو جعفر النحاس عن الزجاج إجازة رفع(سنة) على إضمار مبتدأ، فقال: "مصدر؛ لأن معنى:" لَوَلَّوْا الأدبارَ" سَنَّ الله عز وجلَّ ذلك، قال أبو إسحاق(٤): ويجوز:

---

(١) من الآية٢٠من سورة الزمر.

(٢) إعراب القرآن٤/٨.

(٣) الآية٢٣من سورة الفتح.

(٤) قال أبو إسحاق الزجاج:" وسنة الله: منصوبة على المصدر؛ لأن قوله:" لَوَلَّوْا الأدبارَ" معناه: سنَّ اللهُ خذلانهم سنةً".. ولو قرئت: "سنةُ اللهِ التي قدْ خلت من قبل" لكان جيدًا في العربية، المعنى: تلك سنة التي قد خلت من قبل، ولكن لا أعلم أحدًا قرأ بها، فلا تقرأن بها" معاني القرآن وإعرابه٥/٢٦.

"سُنَّةُ اللهِ" بالرفع، أي: تلك سنة الله"(١).

والوجه الذي نقله أبو جعفر عن الزجاج لم يثبت قراءة، ولكنه جائز في الصناعة النحوية، وقد قال به بعض العلماء، ومنهم ابن عطية؛ إذ يقول: "ويجوز الرفع ولم يقرأ به"(٢).

خامساً- ما كان منصوباً مفعولًا لأجله، وصحَّ رفعه باعتباره خبراً لمبتدأ محذوف، وذلك في موضعين:

الآية الأولى: قال تعالى: "نِعْمَةً مِنْ عِنْدِنَا"(٣).

يجوز في(نعمة) وجهان: أحدهما: النصب على أنها مفعول له، فهي مصدر مفهم لعلة في الآية، أي: نجيناهم لإنعامنا عليهم، أو على المصدر، أي: أنعمنا بالتنجية إنعامًا(٤)، وهذا ما عليه التواتر، والثاني: الرفع على أنها خبر لمبتدأ مضمر، والتقدير: تلك، وهذا الوجه نقله أبو جعفر النحاس عن شيخه أبي إسحاق الزجاج، فقال: "قال أبو إسحاق (٥): نُصِبت(نعمة)؛ لأنها مفعول له، قال: ويجوز الرفع، بمعنى: تلك نعمة من عندنا"(٦).

---

(١) إعراب القرآن٤/٢٠١.

(٢) المحرر الوجيز٥/١٣٥.

(٣) من الآية٣٥ من سورة القمر.

(٤) ينظر: البحر المحيط٨/١٨٠.

(٥) قال أبو إسحاق الزجاج:" منصوب مفعول له، المعنى: نجيناهم للإنعام عليهم، ولو قرئت: "نعمةٌ من عندنا" كان وجهًا، ويكون المعنى: تلك نعمة من عندنا، وإنجاؤنا إياهم نعمة من عندنا، قال أبو إسحاق: ولكني لا أعلم أحد قرأ بها، فلا تقرأن بها، إلا أن تثبت رواية صحيحة، قال مشايخنا من أهل العلم: القراءة سنة متبعة، ولا يرون أن يقرأ أحد بما يجوز في العربية إذا لم تثبت رواية صحيحة". معاني القرآن وإعرابه ٥/٩٠، ٩١.

(٦) إعراب القرآن٤/٢٩٦، ٢٩٧.

وهذا الوجه الذي أجازه الزجاج، ونقله عنه أبو جعفر النحاس لم يثبت قراءة، ولكنه جائز في الصناعة النحوية.

الآية الثانية: قال تعالى: "مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ"(١)

متاعًا: منصوبة على أنها مفعول له، أي: أخرج منها ماءها ومرعاها للإمتاع لكم، أو على أنه مصدر- مفعول مطلق- أي: متعكم متاعًا، في القراءة المتواترة، ويجوز فيه الرفع على الابتداء، وهذا ما نقله أبو جعفر النحاس عن الفراء، فقال: " قال الفراء(٢): أي خلق ذلك منفعة لكم ومتعة، قال: ويجوز الرفع، مثل{مَتَاعٌ قَلِيلٌ}(٣)" (٤).

سادساً-: **ما كان منصوباً على التحذير، وصحَّ رفعه باعتباره خبر مبتدأ مضمر**، وذلك في موضوع واحد، قال تعالى: "فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ"(٥).

ناقة: منصوبة على التحذير، والعامل مضمر وجوبًا؛ للعطف، وهذا في المتواتر، وقد ذكر أبو جعفر النحاس هذا الوجه، كما ذكر أن الفراء أجاز رفع ناقة على إضمار

---

(١) الآية ٣٣من سورة النازعات.

(٢) قال الفراء: "خلق ذلك منفعة لكم، ومتعة لكم، ولو كانت(متاعٌ لكم) كان صوابًا، مثل ما قالوا: "لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ"-من الآية٣٥من سورة الأحقاف-، وكما قال: "مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ"-من الآية١١٧من سورة النحل-وهو على الاستئناف يضمر له ما يرفعه". معاني القرآن٣/٢٣٣.

(٣) الآية ١٩٧من سورة آل عمران، و١١٧ من سورة النحل.

(٤) إعراب القرآن٥/١٤٦.

(٥) من الآية١٣من سورة الشمس.

مبتدأ، ورد رأيه، فقال:" أي: احذروا ناقة الله، قال الفراء[١]: ولو قرأ قارئ: "ناقةُ اللهِ" بالرفع، أي: هذه ناقة الله، لجاز، قال أبو جعفر: ولا يجوز الابتداع في القراءات"[٢].

والوجه الذي أجازه الفراء جائز في الصناعة النحوية على معنى: هذه ناقة الله فاحذروها؛ لقول العرب: هذا العدو هذا العدو فاهربوا، وقد قرئ برفع(ناقة) [٣]، على إضمار مبتدأ، أي: هذه ناقة الله فاتقوها[٤].

وعليه فالوجه الذي أجازه الفراءة قراءة، ولا وجه لاعتراض أبي جعفر النحاس على الفراء.

سابعاً- ما كان منصوباً خبراً لـ(كان)، وصح رفعه باعتباره خبر مبتدأ مقدم، وذلك في موضع واحد، قال تعالى: "وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ"[٥].

كان: ناقصة، اسمها: نصر المؤمنين، وخبرها: حقًا، بتوسطه بين(كان) و(اسمها)، وأجاز أبو جعفر النحاس رفع(حقًا) في غير القرآن على أنه اسم (كان)، وجاز مع كونه نكرة؛ لتخصصه بوصف(علينا)، و(نصر المؤمنين) خبرها، فقال: "خبر كان، (نصر المؤمنين)اسمها، ولو كان في غير القرآن لجاز رفع(حق)،

---

(١) قال الفراء: "نصبت الناقة على التحذير، حذَّرهم إياها، وكل تحذير فهو نصب، ولو رفع على ضمير: هذه ناقة الله، فإن العرب قد ترفعه، وفيه معنى التحذير، ألا ترى أن العرب تقول: هذا العدوُّ هذا العدوُّ فاهربوا، وفيه تحذير، وهذا الليلُ فارتحلوا، فلو قرأ قارئ بالرفع كان مصيبًا". معاني القرآن٣/٢٦٨، ٢٦٩.

(٢) إعراب القرآن٥/٢٣٨.

(٣) القراءة بالرفع لزيد بن علي كما في الدر المصون١١/٢٤.

(٤) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٧١٦.

(٥) من الآية٤٧من سورة الروم.

ونصب(نصر)؛لأن(حقًا) وإن كان نكرة، فَبَعْدَهُ(علينا)..."[١].

كلمة(حقًا) في الآية الكريمة يجوز فيها أربعة أوجه:

الأول: نصب(حقًا) على أنه خبر(كان) متوسط بينها وبين اسمها، وعليه قراءة العامة، وهذا أثبته أبو جعفر النحاس.

الثاني: نصب(حقًا) على المصدر، واسم(كان) مضمر، و(علينا) خبر مقدم، و(نصر) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر(كان).

الثالث: رفع(حقًا) في غير القرآن على أنه اسم (كان) ،ويكون خبرها : نصر المؤمنين.

الرابع: رفع(حقًا) و(نصر المؤمنين) على أنهما مبتدأ وخبر، ويكون اسم(كان) ضمير الشأن والحديث، والجملة هي خبر(كان)[٢].

وأقول: إن ما أجازه أبو جعفر النحاس من رفع(حقًا) على أنه اسم(كان) جائز في الصناعة النحوية، ومع ذلك لم أقف على أحدٍ ممن سبقه قال به، ووقفت على من أجازه من اللاحقين؛ إذ يقول مكي:" ويجوز في الكلام رفع حق على اسم(كان)، وتنصب(نصرًا) على خبر(كان)"[٣].

ومع جواز هذا الوجه الذي أجازه أبو جعفر النحاس في الصناعة النحوية، لم أقف على قراءة له، والناس على قراءة العامة نصب(حقًا).

---

(١) إعراب القرآن٣/٢٧٦.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي٢/١١٤، والدر المصون٩/٥١.

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي٢/١١٤.

ثامناً- ما كان منصوباً خبراً لفعل ناسخ، وصح رفعه خبراً، وذلك في موضع واحد، قال تعالى:" ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا"(١).

ظل: فعل ماض ناقص، وجهه: اسم(ظل) مرفوع، مسودًا: خبر(ظل) منصوب، وذلك في قراءة العامة، وأجاز أبو جعفر النحاس في الكلام رفع(مسودًا) على أنه خبر مبتدأ(وجهه) على إضمار اسم(ظل)، فقال: "اسم(ظلَّ) وخبرها، ويجوز في الكلام: ظلَّ وجهُهُ مسودٌّ، على أن يكون في(ظلَّ) ضمير مرفوع يعود على(أحد)، و(وجهه) مرفوع بالابتداء، و(مسودٌّ) خبره، والمبتدأ وخبره خبر الأول"(٢).

ما أجاز أبو جعفر النحاس من جعل اسم(ظل) ضمير شأن، ورفع(مسودًا) على أنه خبر المبتدأ(وجهه)، والجملة خبر(ظل) جائز في الصناعة النحوية، كما أنه قراءة مروية(٣)، ولعل أبا جعفر النحاس لم يطلع عليها.

تاسعاً-ما كان منصوباً خبراً لـ(كان) ، وصحَّ رفعه على إلغاء(كان): وورد ذلك في خمسة مواضع:

الآية الأولى: قال تعالى: "أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى"(٤).

كانوا: كان واسمها، هودًا: خبر (كان)، والجملة خبر(إنَّ)، وقد أجاز أبو جعفر النحاس رفع(هودًا) في غير القرآن باعتبار (كان) ملغاة، فقال: "(هودًا) خبر(كان)،

---

(١) من الآية١٧من سورة الزخرف.

(٢) إعراب القرآن٤/١٠٢.

(٣) القراءة برفع مسودة من غير نسبة في الكشاف٥/٤٣٣، وتفسير القرطبي١٦/٧٠.

(٤) من الآية١٤٠ من سورة البقرة.

وخبر(إنَّ) في الجملة، ويجوز في غير القرآن رفع(هود) على خبر(إنَّ)، وتكون(كان) ملغاة"[١].

فالوجه الذي أجازه أبو جعفر النحاس في غير القرآن غير مسبوق به من أحد من العلماء، وكذلك لم يجوزه أحد ممن جاء بعده فيما وقفت عليه من مصادر، وكذلك لم يثبت في قراءة، وإنما هو جائز في الصناعة النحوية؛ لأن(كان) قد تأتي زائدة- ملغاة- بين شيئين متلازمين، والشيئان المتلازمان هنا اسم(إنَّ): إبراهيم، وما عطف عليه، وخبرها: كانوا هودًا.

الآية الثانية: قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا"[٢]

قال أبو جعفر النحاس: "(إن الله) اسم إنَّ، (كان عليمًا) خبر(كان)، واسم(كان) فيها مضمر، والجملة خبر(إنَّ)، ويجوز في غير القرآن(إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) على إلغاء (كان)"[٣].

الآية الثالثة: قال تعالى: "وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا"[٤].

قال أبو جعفر النحاس: "خبر(كان)، ويجوز الرفع على إلغاء (كان) في غير القرآن" [٥].

الآية الرابعة: قال تعالى: "إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً"[٦].

---

(١) إعراب القرآن ٢٦٨/١.
(٢) من الآية١١من سورة النساء.
(٣) إعراب القرآن ٤٤٠/١.
(٤) من الآية٢٢من سورة النساء.
(٥) إعراب القرآن ٤٤٤/١.
(٦) من الآية ٢٢من سورة الإنسان.

قال أبو جعفر النحاس: "ويجوز رفع(جزاء) على خبر(إنَّ)، وتكون(كان) ملغاة"(١).

الآية الخامسة: قال تعالى: "إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا"(٢).

قال أبو جعفر النحاس: "خبر(كان)، ولو كان في غير القرآن جاز الرفع على إلغاء (كان)"(٣).

عاشراً- ما كان منصوباً مفعولاً، وصح رفعه باعتباره خبراً لـ(إن)، وذلك في موضع واحد، قال تعالى: "إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا"(٤).

إنَّ: حرف توكيد ونصب مكفوفة، وما: كافة، تعبدون: فعل وفاعل، و(أوثانًا) مفعول به، وقد ذكر أبو جعفر النحاس وجهًا جائزًا في غير القرآن ، وهو رفع (أوثانًا) على أنه خبر(إنَّ) على جعل (ما) اسمًا موصولاً ، وتكون (ما) اسم (إنَّ)، فقال: "نصب بـ(تعبدون) ، و(ما) كافة، ولا يجوز أن يكون صلة؛ لأن (إنَّ) لا تقع على الفعل، فإن كان بعد (ما) اسم، فقلت: إنما زيد جالس، فـ(ما) أيضًا كافة، ويجوز في غير القرآن رفع (أوثان)على أن تجعل (ما) اسمًا لـ(إنَّ)، و(تعبدون) صلتها، وحُذِفَت الهاء؛ لطول الاسم، وجعلت (أوثانًا) خبر(إنَّ)"(٥).

كل معربي القرآن متفقون على أن (أوثانًا) مفعول به لـ(تعبدون)، والنصب قراءة العامة، ولم أقف على أحد سبق أبا جعفر النحاس، أو لحق به أجاز رفع (أوثان) في غير القرآن، ولم تشر المصادر إلى وجود قراءة برفع (أوثان)، وأما ما أجازه أبو جعفر

---

(١) إعراب القرآن٥/١٠٦.

(٢) الآية ١٧من سورة النبأ.

(٣) إعراب القرآن٥/١٢٨.

(٤) من الآية١٧من سورة العنكبوت.

(٥) إعراب القرآن٣/٢٥٢، ٢٥٣.

فجائز في الصناعة النحوية؛ لأن (ما) تكون اسمًا، وتكون حرفًا، ومن أوجه (ما) الاسمية أن تكون اسمًا موصولًا، وعلى هذا فتكون اسم (إن) وصلتها جملة(تعبدون)، وحُذِف العائد؛ لطول الاسم، و(أوثانًا) خبر(إنَّ)، ومن أوجه (ما) الحرفية أن تكون كافة، وعليه قراءة العامة في هذه الآية.

حادي عشر- ما كان منصوباً حالًا، وصح رفعه باعتباره خبراً لـ(إنَّ)، وذلك في موضعين:

الآية الأولى: قال تعالى: "إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ *آخِذِينَ"[(١)].

كلمة (آخذين) في القراءة المتواترة منصوبة حال، وقد أجاز أبو جعفر النحاس رفعها في غير القرآن باعتبارها خبرًا لـ(إنَّ)، فقال: "آخذين: نصب على الحال، ويجوز رفعه في غير القرآن على خبر(إنَّ)"[(٢)].

ما أجازه أبو جعفر النحاس من رفع (آخذين) مسبوق به من شيخه أبي إسحاق الزجاج؛ إذ يقول: "ولو كان في غير القرآن لجاز "آخِذُونَ "، ولكن المصحَفَ لَا يخَالف، ويكون المعنى إن المتقين آخِذُونَ مَا آتَاهُمْ رَبهمْ في جنات وعيونٍ، والوجه الأول أجْوَد في المعنى وعليه القراءة"[(٣)].

وهذا الوجه الذي أثبته أبو جعفر النحاس، ومن قبله قاله الزجاج لم يثبت قراءة، ولكنه جائز في الصناعة النحوية على أن يكون المعنى: إن المتقين آخذون ما آتاهم ربهم في جنات وعيون، ويبقى أن وجه النصب أجود في المعنى وعليه القراءة كما قال الزجاج.

---

(١) من الآيتين١٥، ١٦من سورة الذاريات.

(٢) إعراب القرآن٤/٤٣٨، ٤٣٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه٥/٥٣.

الآية الثانية: قال تعالى: "إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ * فَاكِهِينَ"(١).

كلمة (فاكهين) في القراءة المتواترة منصوبة حال، وقد أجاز أبو جعفر النحاس رفعها في غير القرآن باعتبارها خبرًا لـ(إنَّ)، فقال: "في جنات ونعيم: في موضع خبر(إن).(فاكهين):على الحال، ويجوز الرفع في غير القرآن على أنه خبر(إنَّ)"(٢). والكلام في هذه الآية كسابقتها.

ثاني عشر- ما كان منصوباً حالًا ، وصح رفعه باعتباره نعتًا، وكان ذلك في موضع واحد، هو قوله تعالى: "فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ"(٣).

فرحين: فيه أوجه: أحدها: أن يكون حالًا من الضمير في (أحياء)، الثاني: أن يكون حالًا من الضمير في الظرف، الثالث: أن يكون حالًا من الضمير في (يرزقون)، الرابع: أن يكون منصوبًا على المدح، وهذه الأوجه الأربعة كلها على قراءة العامة بنصب (فرحين)، الخامس: أن يكون نعتًا لـ(أحياء) على قراءة ابن أبي عبلة بنصب (أحياء)(٤)، وقد وجهت قراءة ابن أبي عبلة على إضمار عامل، أي: أحسبوهم أحياءً (٥).

وقد أجاز أبو جعفر النحاس فيه الرفع في غير القرآن باعتبارها نعتًا لـ(أحياء)، فقال: "نصب على الحال، ويجوز في غير القرآن رفعه يكون نعتًا لـ(أحياء) "(٦).

وما أجازه أبو جعفر النحاس من رفع (فرحين) على أنه نعت لـ(أحياء) لم يقل أحد ممن سبقه من العلماء، وأما من جاء بعده فقد وافقه الطبري في رفع (فرحين)، فقال:

---

(١) من الآيتين١٧، ١٨من سورة الطور.

(٢) إعراب القرآن٤/٢٥٥.

(٣) من الآية١٧٠من سورة آل عمران.

(٤) ينظر: البحر المحيط٣/١١٨، والدر المصون٣/٤٨٤.

(٥) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٣٥٦.

(٦) إعراب القرآن ١/٤١٨، ٤١٩.

"ولو كان رفعًا بالردّ على قوله: "بل أحياء فرحون"، كان جائزًا"(١).

ولم يثبت لي أن ما أجازه أبو جعفر النحاس قراءة، وإنما هو وجه جائز في الصناعة النحوية.

ثالث عشر- ما كان منصوباً على القطع أو الحالية، وصح رفعه باعتباره نعتًا، وذلك في موضع واحد، قال تعالى: "كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ *بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ"(٢).

"قُرْآناً" في نصبِه ستةُ أوجهٍ، أحدُها: هو حالٌ بنفسِه و"عَرَبِيًّا" صفتُه، أو حالٌ موطِّئَةٌ، والحالُ في الحقيقةِ (عربيًّاً)، وهي حالٌ غيرُ منتقلةٍ. وصاحبُ الحال: إمَّا (كتابٌ) لوَصْفِه بـ "فُصِّلَتْ"، وإمَّا "آياته"، أو منصوبٌ على المصدرِ أي: تقرؤوه قرآناً، أو على الاختصاصِ والمدحِ، أو مفعولٌ ثانٍ لـ(فُصِّلَتْ)، أو منصوبٌ بتقديرِ فعلٍ أي: فَصَّلْناه قرآناً (٣).

أما أبو جعفر النحاس فقد اقتصر في توجيه النصب على ثلاثة أوجه: كونه منصوبًا على القطع، أي: أعني، أو على الحال، أو على المدح، ثم ذكر أن الكسائي والفراء يجوزان فيه الرفع، فقال: "قال الكسائي والفراء(٤): ويجوز: "قرآنٌ عربيٌّ" بالرفع، يجعلانه نعتًا لـ(كتاب)"(٥).

---

(١) إعراب القرآن ٤١٨/١، ٤١٩.

(٢) الآيتان٣، ٤من سورة فصلت.

(٣) ينظر: الدر المصون٥٠٥/٩.

(٤) قال الفراء: "تنصب(قرآنًا)على الفعل، أي: فصلت آياته كذلك، ويكون نصبًا على القطع؛ لأن الكلام تام عند قوله: "آياته"، ولو كان رفعًا على أنه من نعت الكتاب كان صوابًا، كما قال في موضع آخر: "كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ "–من الآية٢٩من سورة ص–وكذلك قوله:" بَشِيرًا وَنَذِيرًا" فيه ما في "قرآنًا عربيًّا". معاني القرآن١١/٣، ١٢.

(٥) إعراب القرآن٤٧/٤.

ما نقله أبو جعفر النحاس عن الكسائي والفراء لم يثبت لدي أنه قراءة، ومع ذلك فهو جائز في غير القرآن، كذلك لم أقف على من جوز هذا الوجه في غير القرآن.

رابع عشر- ما كان منصوباً على الاستثناء ، وصحَّ رفعه باعتباره بدلاً، وذلك في موضع واحد، قال تعالى:" إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى"(١).

ابتغاء: منصوب على الاستثناء المنقطع؛ لأنه ليس من جنس(من نعمة) هذا في المتواتر، وهذا ما نص عليه أبو جعفر النحاس ، كما نص على أن الفراء أجاز رفعه على البدل من (نعمة) على تقدير إلقاء (مِنْ) من(النعمة)، وردَّ أبو جعفر رأيه؛ لعدم القراءة بالرفع، ولبعد هذا الوجه، فقال:" منصوب؛ لأنه استثناء ليس من الأول، لم يذكر البصريون غير هذا(٢)، وأجاز الفراء(٣) أن يكون التقدير: ما ينفق إلا ابتغاءُ وجه ربه، وأجاز: إلا ابتغاءُ وجه ربه، بالرفع؛ لأن المعنى: وما لأحد عنده من نعمة تُجزى إلا ابتغاءُ وجه ربه، قال أبو جعفر: ولم يقرأ بهذا(٤)، وهو أيضًا بعيد، وإن كان النحويون قد أجازوه"(٥).

والوجه الذي أجازه الفراء برفع(ابتغاء) على البدل من موضع(من نعمة)؛ لأن محلها الرفع إما على الفاعلية، وإما على الابتداء، و(مِن) مزيدة، وهذا الوجه قد قرئ به.

---

(١) الآية ٢٠ من سورة الليل.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٣١٩.

(٣) قال الفراء: ولو رفع" إلا ابتغاءُ وجه ربه" رافع لم يكن خطأً؛ لأنك لو ألقيت(مِنْ) من(النعمة) لقلت: ما لأحد عنده نعمةٌ تجزى إلا ابتغاء، فيكون الرفع على إتباع المعنى، كما تقول: ما أتاني أحد إلا أبوك". معاني القرآن ٣/٢٧٢.

(٤) قرأ بالرفع يحيى بن وثاب على البدل من(نعمة). والقراءة في مختصر ابن خالويه ص١٧٥، والكشاف ٦/٣٨٨، وإعراب القراءات الشواذ ٢/٧١٩، ٧٢٠، والبحر ٨/٤٧٩.

(٥) إعراب القرآن ٥/٢٤٥.

وكما ردَّ أبو جعفر النحاس الوجه الذي أجازه الفراء، ووصفه بالبعيد، ردَّه- أيضًا- مكي بن أبي طالب القيسي، فقال: "وأجاز الفراء الرفع على البدل من موضع من(نعمة)، وهو بعيد"(١).

وقد رد السمين الحلبي قول مكي المعترض للفراء؛ لأن ما قاله قراءة، فقال: "وقال مكي: وأجاز الفراء الرفعَ في "ابتغاء" على البدل مِنْ موضع "نِعْمَةٍ" وهو بعيدٌ، قلت: كأنَّه لم يَطَّلِعْ عليها، قراءة، واستبعادُه هو البعيدُ، فإنَّها لغةٌ فاشيةٌ"(٢).

خامس عشر: ما كان منصوباً استثناء، وصح رفعه باعتبار(إلا) في معنى(غير)، وذلك في موضع واحد، قال تعالى: "وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ"(٣).

وجهه: منصوب على الاستثناء، ونقل أبو جعفر النحاس عن شيحه أبي إسحاق الزجاج جواز رفعه في غير القرآن باعتبار(إلا) بمعنى(غير)، فقال: "استثناء، قال أبو إسحاق(٤): ولو كان في غير القرآن: لجاز إلا وجهُهُ، بمعنى: كل شيء غير وجهه هالك"(٥).

ما نقله أبو جعفر النحاس عن أبي إسحاق الزجاج لم أقف على كونه قراءة، وكذلك لم أقف أحد من معربي القرآن قال به إلا ما ذكره أبو البركات الأنباري؛ إذ يقول: "وجهه منصوب على الاستثناء، ويجوز فيه الرفع على الصفة، فإنهم قد يحملون (إلا) وأصلها الاستثناء على (غير) وأصلها الوصف، كما يحملون (غير) وأصلها الوصف

---

(١) مشكل إعراب القرآن٢/٣٦٠.

(٢) الدر المصون١١/٣٣.

(٣) من الآية٨٨من سورة القصص.

(٤) قال أبو إسحاق الزجاج: "وجهه منصوب بالاستثناء، ومعنى إلا وجهه: إلا إياه، ويجوز: إلا وجهه بالرفع، ولكن ينبغي ألا يقرأ بها، ويكون المعنى: كل شيء غير وجهه هالك". معاني القرآن وإعرابه٤/١٥٨.

(٥) إعراب القرآن٣/٢٤٤.

على (إلا) وأصلها الاستثناء، فإنهم يقولون: قام القوم إلا زيدٌ، بالرفع على الوصف، كما يقولون: قام القوم غير زيد، فينصبون (غير) على الاستثناء، فقوله: إلا وجهه، كأنه قال: غير وجهه"[١].

فما نقله أبو جعفر النحاس عن شيخه الزجاج لم يقرأ به ولكنه جائز في الصناعة النحوية، فقد استعمل بمعنى (إلا) كلمات فاستثني بها، كما يستثنى بـ(إلا)، وهي: غير، وسوى، وسواء، وليس، ولا يكون، وحاشا، وخلا، وعدا[٢].

المطلب الثالث: ما كان مخفوضاً في التواتر، وصح رفعه أو نصبه بين الرواية والصناعة النحوية.

وقف أبو جعفر النحاس مع عدة آيات كان لفظ منها مخفوضًا في قراءة العامة، وجَوَّز أبو جعفر النحاس في غير القرآن رفعها، أو نصبها، وكان ذلك في مواضع متعددة في كتابه، وهي على النحو الآتي:

أولاً- ما كان مخفوضاً نعتاً، وصحَّ رفعه باعتباره خبر مبتدأ مضمر، وذلك في موضع واحد، قال تعالى: "وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ *لاَ بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ"[٣]

لا باردٍ ولا كريمٍ: نعتان لـ(ظلٍ) كقوله: "من يحموم"، وفيه أنه قدم الصريحة على غير الصريحة، فالأولى أن يجعل صفة لـ(يحموم)، وإن كان السياق يرشد إلى الأول[٤].

وأجاز أبو جعفر النحاس مع الجر على قراءة العامة الرفع على إضمار مبتدأ،

---

(١) البيان٢/٢٣٩، ٢٤٠.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٢٢٢.

(٣)الآيتان ٤٣، ٤٤من سورة الواقعة.

(٤) ينظر: الدر المصون١٠/٢٠٨.

فقال: "وخَفضت(لا باردٍ) على النعت، ولم تفرق (لا) بين النعت والمنعوت؛ لتصرفها، و(لا كَرِيمٍ) عطف عليه، وأجاز النحويون الرفع على إضمار مبتدأ"(١).

وما أجازه أبو جعفر النحاس جائز في الصناعة النحوية، ومع ذلك فهو قراءة(٢)، ووجهت قراءة الرفع على إضمار مبتدأ، أي: لا هو بارد ولا هو كريم، والجملة في موضع جر صفة لـ(ظل)(٣).

ثانياً- ما كان مخفوضاً عطفاً، ويجوز رفعه عطفاً-أيضاً- وذلك في موضوع واحد: قال تعالى: "مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ"(٤).

المشركين: مجرور عطفًا على(أهل) في قراءة العامة، وأجاز أبو جعفر النحاس رفعه عطفًا على(الذين) في النحو، فقال: "معطوف على (أهل)، ويجوز في النحو(ولا المشركون) بعطفه على(الذين)" (٥) والمشركين: فيها وجهان جائزان: الجر عطفًا على (أهل)، والرفع عطفًا على(الذين)، وهذا الوجه أجازه أبو جعفر النحاس قراءة(٦)، يقول أبو حيان: "وقرأ بعض القراء (والمشركون) رفعًا عطفًا على(الذين كفروا)"(٧).

ثالثاً- ما كان مخفوضاً بالإضافة، وصحَّ رفعه بالابتداء، وذلك في موضع واحد، قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ"(٨).

---

(١) إعراب القرآن٤/٣٣٤.

(٢) القراءة بالرفع لابن أبي عبلة كما في البحر المحيط٨/٢٠٩، والدر المصون١٠/٢٠٨.

(٣) ينظر: إعراب القراءات الشواذ٢/٥٥٣.

(٤) من الآية١٠٥ من سورة البقرة.

(٥) إعراب القرآن ١/٢٥٤.

(٦) ينظر: الدر المصون١١/٦٧.

(٧) البحر المحيط٨/٤٩٤.

(٨) من الآية٣من سورة الطلاق.

أمره: مجرور بالإضافة في رواية حفص عن عاصم، وأما الباقون فعلى تنوين(بالغٌ) وجر(أمره)[١]، ونقل أبو جعفر النحاس عن الفراء جواز رفعه بفعله، أي: يكون فاعلاً لاسم الفاعل(بالغ)، أو يكون مبتدأ مؤخر، و(بالغ) خبر مقدم، والجملة في موضع خبر(إنَّ)، فقال:" وأجاز الفراء[٢]:(إنَّ اللهَ بالغُ أمرُهُ) بالرفع بفعله بالغ، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره في موضع خبر(إنَّ)"[٣].

ما نقله أبو جعفر النحاس عن الفراء قراءة[٤]، ووجه الرفع على أن (أمره) فاعل (بالغ)، أي: يبلغ أمره ما قدر الله له بلوغه، ويجوز أن يكون (أمره) مبتدأ، و(بالغ) خبر مقدم[٥].

فما أجازه الفراء قراءة، ولم يشر هو ولا أبو جعفر النحاس إلى أنها قراءة، ولعلهما لم يقفا عليها.

رابعاً- ما كان مخفوضاً نعتاً، ويجوز نصبه نعتاً-أيضاً- مع اختلاف المنعوت، وذلك في موضعين:

الآية الأولى: قال تعالى: "وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ"[٦].

---

(١) ينظر: السبعة لابن مجاهد ص٦٣٩.

(٢) قال الفراء: "القراء جميعًا على التنوين، ولو قرئت(بالغُ أمرِه) على الإضافة لكان صوابًا، ولو قرئ(بالغُ أمرُه) بالرفع لجاز". معاني القرآن٣/١٦٣.

(٣) إعراب القرآن٤/٤٥٢.

(٤) القراءة برفع(أمره) لابن أبي عبلة، وداود بن أبي هند كما في مختصر ابن خالويه ص١٥٨، والبحر المحيط٨/٢٧٩.

(٥) ينظر: إعراب القراءات الشواذ٢/٥٩٤.

(٦) من الآية٤٣من سورة يوسف.

سمانٍ: نعت مجرور لـ(بقراتٍ)، وكذلك (خضرٍ) نعت مجرور لـ(سنبلات)، وجوَّز أبو جعفر النحاس أن يكونا منصوبين؛ لكونهما نعتًا لـ(سبع) في الموضعين، فقال: "ويجوز في غير القرآن" سبعَ بقراتٍ سمانًا" نعت لـ(سبع)، وكذا" خضرًا"، قال الفراء[١]: ومثله: ﴿ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا﴾[٢]" [٣].

في(سمان) و(خضرٍ) وجهان جائزان: أحدهما: الجر نعتًا لـ(بقرات)، و(سنبلات) وهذا ما عليه التواتر.

والثاني: النصب نعتًا لـ(سبع)، وهذا الوجه قاله الفراء، وقبله أبو جعفر النحاس، ولم يثبت أنه قراءة، ولكنه جائز في الصناعة النحوية، ولكن هناك فرق بين وقوعهما نعتًا للعدد، ووقوعهما نعتًا للمميز، وهذا الفرق أوضحه الزمخشري، فقال: "فإن قلت: هل من فرق بين إيقاع سِمانٍ صفة للمميز وهو بَقَراتٍ دون المميز وهو سَبْعَ وأن يقال: سبع بقرات سمانا؟ قلت: إذا أوقعتها صفة لبقرات. فقد قصدت إلى أن تميز السبع بنوع من البقرات وهي السمان منهنّ لا بجنسهنّ. ولو وصفت بها السبع لقصدت إلى تمييز السبع بجنس البقرات لا بنوع منها، ثم رجعت فوصفت المميز بالجنس بالسمن. فإن قلت: هلا قيل: سبع عجاف على الإضافة؟ قلت: التمييز موضوع لبيان الجنس، والعجاف وصف لا يقع البيان به وحده. فإن قلت: فقد يقولون: ثلاثة فرسان وخمسة أصحاب، قلت: الفارس والصاحب والراكب ونحوها: صفات جرت مجرى الأسماء فأخذت حكمها وجاز فيها ما لم يجر في غيرها. ألا تراك

---

(١) قال الفراء: "لو كان الخضر منصوبة تُجعَل نعتًا لـ(سبع)، وهي إذا خفضت نعت للسنبلات، وقال الله عز وجل: "أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا"–الآية١٥من سورة نوح–ولو كانت(طباقٍ)كان صوابًا". معاني القرآن٢/٤٧.

(٢) من الآية١٥من سورة نوح.

(٣) إعراب القرآن٢/٣٣١.

لا تقول: عندي ثلاثة ضخام وأربعة غلاظ. فإن قلت: ذاك مما يشكل وما نحن بسبيله لا إشكال فيه. ألا ترى أنه لم يقل بقرات سبع عجاف، لوقوع العلم بأنّ المراد البقرات؟ قلت: ترك الأصل لا يجوز مع وقوع الاستغناء عما ليس بأصل، وقد وقع الاستغناء بقولك سَبْعٌ عِجافٌ عما تقترحه من التمييز بالوصف"(١).

الآية الثانية: قال تعالى: "مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ"(٢).

مناع، ومعتد: مجروران نعتًا لـ(حلافٍ) في المتواتر، وأجاز أبو جعفر النحاس نصبهما في غير القرآن باعتبارهما نعتًا لـ(كل) من قوله تعالى: "وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ"، فقال: "مناع: نعت، وكذا (معتدٍ)، ولو كانا منصوبين لجاز على النعت لـ(كل)"(٣)(٤).

ما أجازه أبو جعفر النحاس لم يثبت أنه قراءة، كما لم يجوزه غيره من معربي القرآن الكريم.

خامساً: **ما كان مخفوضًا نعتًا، ويجوز نصبه حالًا، أو رفعه نعتًا**، وذلك في موضع واحد: قال تعالى:" "مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ"(٥).

مُحْدَثٍ: فيها ثلاثة أوجه: الجر: نعت مجرور لـ(ذكرٍ) مراعاة للفظه، والنصب: حال من (ذكر) وهذا الوجه أجازه الكسائي والفراء ، والرفع نعت لـ(ذكر) باعتبار المحل؛ لأن (من) زائدة، وهذا الوجه أجازه الفراء ، وقد نص أبو جعفر النحاس على قول الكسائي والفراء، فقال: "نعت لـ(ذكرٍ)، وأجاز الكسائي والفراء(مُحْدَثًا) بمعنى: ما

---

(١) الكشاف٣/٢٨٨، ٢٨٩.

(٢) الآية ١٢من سورة القلم.

(٣) يعني(كل) في الآية١٠من السورة ذاتها: "وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ".

(٤) إعراب القرآن٥/٩.

(٥) من الآية ١٥من سورة الأنبياء.

يأتيهم محدثًا، وأجاز الفراء[١] رفع (محدثٍ) على تأويل (ذكرُ)؛ لأنك لو حذفت (من) رفعت ذكرًا"[٢].

ما نقله أبو جعفر النحاس عن الفراء وشيخه الكسائي صحيح؛ إذ يقول الفراء: "لو كان المُحْدَث نصبًا أو رفعًا لكان صوابًا، النصب على الفعل: ما يأتيهم محدثًا، والرفع على الرد على تأويل الذكر؛ لأنك لو ألقيت(مِنْ) لرفعت الذكر، وهو كقولك: ما من أحدٍ قائمٍ، وقائمٌ، وقائمًا..."[٣].

وممن قال بهذا القول الزجاج؛ إذ يقول:" وقوله: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾ الخفض القراءة، ويجوز في غير القراءة: مُحْدَثًا، ومُحْدَثٌ، النصب على الحال، والرفع بإضمار هو"[٤].

ويبدو أن أبا البركات الأنباري موافق لما قاله الكسائي والفراء؛ إذ نص على قولهما من غير اعتراض أو تعليق، فقال:" مُحْدَثٍ: مجرور؛ لأنه صفة لـ(ذِكْرٍ)، وأجاز الفراء رفعه على النعت لـ(ذكر) حملًا على الموضع؛ لأن(من) زائدة، و(ذكر) فاعل، فَحُمِل نعتُه على الموضع... وأجاز الكسائي نصبه على الحال"[٥].

وأجاز العكبري ما أجازه الفراء من رفع(محدث) من غير أن ينص على رأي الفراء، فقال: "قوله تعالى:{ مُحْدَثٍ} محمول على لفظ(ذكرٍ)، ولو رفع على موضع (من ذكرٍ) جاز"[٦].

---

(١) ينظر: معاني القرآن٢/١٩٧، ١٩٨..

(٢) إعراب القرآن٣/٦٣.

(٣) معاني القرآن ٢/١٩٧، ١٩٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٨٣.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن٢/١٥٧.

(٦) التبيان في إعراب القرآن٢/٩١١.

وأقول: إن كل من أجاز نصب ورفع (محدث) ساق ذلك على أنه جائز، ولم يذكر أنها قراءة، فقد قرأ ابن أبي عبلة، وابن عمير، وزيد بن على (مُحْدَثًا) بالفتح، وقرأ ابن أبي عبلة وحده (مُحْدَثٍ) و(مُحْدَثٌ) بالجر والرفع(١).

والأغرب من ذلك أن أبا البقاء العكبري نص على أنها قراءة وأعربها في كتابه (إعراب القراءات الشواذ)، فقال: "قوله تعالى: { مُحْدَثٍ} يقرأ بالرفع حملًا على موضع (من ذكرٍ)، أي: ما يأتيهم ذكرٌ محدثٌ.

ويقرأ بالنصب وهو حال من الضمير في(من ربهم)؛ لأنه صفة لـ(ذكر)، ويجوز أن يكون حالًا من(ذكر)؛ لأنه قد وُصِفَ"(٢).

وعندما تحدث عن إعرابها في كتابه(التبيان في إعراب القرآن) قال: "ولو رفع على موضع (من ذكرٍ) جاز" كأنه لم يطلع عليه قراءة كما قال السمين الحلبي(٣).

وأما عن موقف أبي جعفر النحاس مما أجازه الكسائي والفراء فيبدو أنه موافق لهما؛ إذ نص على قولهما ولم يبدِ اعتراضًا أو تعليقًا.

سادساً: ما كان مخفوضًا بدلًا، ويجوز نصبه مفعولًا، أو رفعه خبراً لمبتدأ مضمر، وذلك في موضعين:

الآية الأولى: قال تعالى: "صِرَاطِ اللَّهِ"(٤).

---

(١) ينظر: الكشاف٤/١٢٦، والبحر المحيط٦/٢٧٥، والدر المصون٨/١٣١، وشواذ القراءات للكرماني ص٣١٦.

(٢) إعراب القراءات الشواذ٢/٩٩.

(٣) ينظر: الدر المصون٨/١٣١.

(٤) من الآية٥٣من سورة الشورى.

صراط: فيه ثلاثة أوجه: الجر بدل من(صراط) بدل كل من كل، بدل معرفة من نكرة، وهذا ما عليه التواتر، والرفع على إضمار مبتدأ، أي: هذا صراط الله، والنصب على إضمار فعل، أي: اتبع صراط الله، أو على المدح، أي: أعني صراط الله، وهذان الوجهان أجازهما أبو إسحاق الزجاج، ونقلهما عنه أبو جعفر النحاس، فقال: "على البدل، قال أبو إسحاق[١]: ويجوز الرفع والنصب"[٢].

وما أجازه أبو إسحاق الزجاج ، ونقله عنه أبو جعفر النحاس لم يثبت أنهما قراءة، ولم أقف على إجازتهما عند أحد من معربي القرآن فيما اطلعت، ومع ذلك فهما جائزان في الصناعة النحوية.

الآية الثانية: قال تعالى: "يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ"[٣].

الملكِ القدوس العزيز الحكيم: يجوز فيها ثلاثة أوجه: الجر باعتبارها نعوتًا للاسم الكريم، وفيه معنى المدح، وهذا عليه قراءة العامة، والنصب في غير القرآن بمعنى: أعني، والرفع على إضمار مبتدأ، ويجوز على غير إضمار ترفعه بالابتداء، و(الذي) [٤] الخبر، وفي ذلك يقول أبو جعفر النحاس: "الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ

---

(١) قال أبو إسحاق الزجاج: "خفض بدل من(صراط مستقيم)، المعنى: وإنك لتهدي إلى صراط الله، ويجوز(صراطُ الله)بالرفع، و(صراطَ الله) بالنصب، ولا أعلم أحدًا قرأ بهما، ولا بواحدة منهما، فلا تقرأن بواحدة منها؛ لأن القراءة سنة لا تخالف، وإن كان ما يقرأ به جائزًا في النحو". معاني القرآن وإعرابه٤/٤٠٢.

(٢) إعراب القرآن٤/٩٥.

(٣) الآية١من سورة الجمعة.

(٤) من الآية٢من سورة الجمعة. "هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ".

نعت. وفيه معنى المدح، ويجوز النصب في غير القرآن بمعنى أعني، ويجوز الرفع على إضمار مبتدأ، ويجوز على غير إضمار ترفعه بالابتداء والذي الخبر، وقد يكون التقدير هو الملك القدوس ويكون الَّذِي نعتا للملك فإذا خفضت كان هُوَ مرفوعا بالابتداء والَّذِي خبره" (١).

في الملك القدوس العزيز الحكيم ثلاثة أوجه كما ذكرت كلها جائزة في العربية، فأما وجه الجر فهذا ما عليه عامة القراء، وأما وجه الرفع فقراءة(٢)، وأما وجه النصب فلم يثبت القراءة به، وكما أجازه أبو جعفر النحاس أجازه-أيضًا- الزمخشري، فقال:" ولو قرئت منصوبة لكان وجهًا"(٣).

(١) إعراب القرآن ٤/٤٢٥.

(٢) القراءة بالرفع لأبي وائل بن شقيق، وابن سلمة، وأبي الدينار الأعرابي كما في مختصر ابن خالويه ص١٥٦، ولرؤبة كما في الدر المصون ١٠/٣٢٥.

(٣) الكشاف ٦/١١٠.

المبحث الثاني:

الأوجه الإعرابية الجائزة في الأفعال بين الرواية والصناعة النحوية.

عرض أبو جعفر النحاس بعض الأوجه الجائزة في الفعل المعرب بين الرفع، والنصب، وكان ذلك في موضعين، وفي الموضعين خلاف بين النحويين، وهذا إن دل فإنما يدل على شخصية أبي جعفر النحاس المستقلة، وقدرته على الاختيار والانتقاء، وهاك الموضعين:

الآية الأولى: قال تعالى: "فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا"(١).

قراءة العامة على رفع (يُؤْتُون) و(إذن) ملغاة؛ لأن الأفصح إلغاء (إذن) بعد الواو والفاء، وأجاز شيخنا أبو جعفر النحاس إعمال (إذن) بعد الفاء، فقال: "قال سيبويه(٢): (إذن) في عوامل الأفعال بمنزلة (أظُنُ) في عوامل الأسماء، أي: تلغى إذا لم يكن الكلام معتمدًا عليها، فإن كانت في أول الكلام، وكان الذي بعدها مستقبلًا نصبت لا غير، وإن كان قبلها فاء أو واو جاز الرفع والنصب، فالرفع على أن تكون الفاء ملصقة بالفعل، والنصب على أن تكون الفاء ملصقة بـ(إذن)، ويجوز على هذا في غير القرآن: فإذن لا يؤتوا الناس..."(٣).

و(إذن) حرف جواب وجزاء، وينصب المضارع بعدها بشروط : أن يكون مستقبلا، وتكون (إذن) مصدرة، والفعل متصل بها، أو منفصل بقسم، نحو قولك لمن قال : أزورك غدا: إذن أكرمك ، بالنصب .

---

(١) من الآية٥٣ من سورة النساء.

(٢) ينظر: الكتاب٣/١٢، ١٣.

(٣) إعراب القرآن ١/٤٦٣.

فإذا انتقض شرط وجب إلغاؤها، ورفع الفعل بعدها[١].

و لـ(إذن) ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تدخل على الفعل المستقبل في ابتداء الجواب فتنصبه لا غير، كقول القائل: أنا أزورك، فتقول مجيبًا له: إذن أكرمَك.

والثاني: أن تقع متوسطة بين شيئين أحدهما معتمد على الآخر، فتلغى، كقولك: زيد إذن يزورُك، وزيد إذن يكرمُك، توسطت بين المبتدأ والخبر، ولا بد لأحدهما من الآخر فألغيت.

والثالث: أن تدخل عليها واو العطف أو فاء العطف، فيجوز فيها الإعمال والإلغاء، أما الإعمال: فلأن ما بعد الواو يستأنف على عطف الجملة على الجملة، وأما الإلغاء: فلأن ما بعد الواو لا يكون إلا بعد كلام يعطف به عليه، والجيد الإلغاء[٢].

قال سيبويه: "واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو، وبين الفعل، فإنك فيها بالخيار إن شئت أعملتها...وإن شئت ألغيتها...، فأما الاستعمال، كقولك: فإذن آتيَك، وإذن أكرمَك، وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف:{ وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُوا خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً}[٣]، وسمعنا بعض العرب قرأها"[٤].

---

(١) ينظر:الكتاب٣/١٢-١٦، وشرح المفصل لابن يعيش٧/١٦، وشرح التسهيل لابن مالك٤/٢٠-٢٢، والجنى الداني ص٣٦١، والمساعد ٣/٧٢.

(٢) ينظر: اللباب للعكبري٢/٣٦، والتبصرة والتذكرة١/٣٩٧،٣٩٦.

(٣) من الآية٧٦من سورة الإسراء، والقراءة بإعمال(إذن) لعبدالله بن مسعود، وأُبَيٍّ بن كعب، ولم يكترثا بالواو، فما بعدها مستأنف. ينظر: مختصر ابن خالويه ٨٠، والتبيان للعكبري٢/٨٩٢، والبحر المحيط٦/٦٣.

(٤) الكتاب٣/١٣.

وأعود إلى الوجه الذي أجازه شيخنا أبو جعفر النحاس من نصب المضارع بعد (إذن) المسبوقة بالفاء في غير القرآن، فأقول: إن ما أجازه الشيخ مسبوق به من قبل شيخه أبي إسحاق الزجاج؛ إذ يقول: "... ومن نصب فقال: "فإذًا لا يُؤْتُوا الناس" جاز له ذلك في غير القراءة، فأما المصحف فلا يخالف"(١).

وما أجازه النحاس ومن قبله شيخه الزجاج من إعمال (إذن) بعد الفاء وافقهما فيه أبو البقاء العكبري؛ إذ يقول: "ويجوز في غير القرآن أن يعمل مع الفاء، وليس المبطل؛ لأن (لا) يتخطاها العامل"(٢).

وأقول أيضًا: إن شيخنا أبا جعفر النحاس لم يشر إلى أن (يُؤْتُون) قد قرئت بإسقاط النون منها على إعمال (إذن)، وقد ثبت إن إعمال (إذن) بعد الفاء قراءة لعبدالله بن مسعود في هذا الموضع وغيره.

وفي ذلك يقول الفراء:"... وهي في قراءة عبدالله منصوبة: "فَإِذًا لَا يُؤْتُوا النَّاسَ نَقِيرًا"..."(٣).

ونسبت هذه القراءة لعبد بن مسعود، وعبدالله بن عباس(٤).

وما أجازه الشيخ أبو جعفر النحاس من إعمال (إذن) بعد الفاء جائز من حيث الصناعة النحوية، ولكن الأفصح إهمالها، وأما الآية الكريمة فوجه النصب فقد ثبت أنه قراءة شاذة، والمصحف على إهمال(إذن)، ولذلك قال الشيخ: "ويجوز على هذا في غير القرآن: فإذن لا يؤتوا الناس".

---

(١) معاني القرآن وإعرابه٢/٦٢

(٢) التبيان ١/٣٦٥.

(٣) معاني القرآن١/٢٧٣.

(٤) ينظر:البحر٣/٢٨٤.

الآية الثانية: قال تعالى: "أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى"(١).

فتنفعه: اختلف القراء السبعة في (فتنفعه) فقرأ عاصم وحده بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع(٢)، ومع كونها قراءة سبعية متواترة لم يشر إليها الفراء، وهذا واضح من نقل أبي جعفر النحاس عنه؛ إذ يقول: "فَتَنْفَعُه الذِّكْرَى" وزعم الفراء أنه يجوز النصب ولم يقرأ به(٣)، قال أبو جعفر: الرواية معروفة عن عاصم أنه قرأ: "فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى" بالنصب(٤)، والكوفيون يقولون" هو جواب(لعل) (٥)، ولا يعرف البصريون جواب (لعل) بالنصب(٦)، وقد حكوا هم والكوفيون ليجاب النصب وهو الأمر، والنهي، والنفي، والتمني، والاستفهام، وزاد الكوفيون الدعاء، ولم يذكروا جواب (لعل) مع هذه الأجوبة..."(٧).

والمقرر نحويًا: أن الفعل المضارع ينصب بعد فاء السببية، وواو المعية، الواقعتين في جواب نفى، أو طلب محضين، وإن اختلف النحويون في عامل نصبه، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا بعدهما، وذهب الكوفيون إلى

---

(١) الآية ٤من سورة عبس.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات ص٦٧٢.

(٣) قال الفراء: "وقد اجتمع القراءُ على "فتنفعُه الذكرى" بالرفع، ولو كان نصبًا على جواب الفاء لـ(لعل) كان صوابًا". معاني القرآن٣/٢٣٥.

(٤) قرأ حفص عن عاصم في المشهور عنه(فتنفعَه) بالنصب على جواب الترجي، وقرأ الباقون(فتنفعُه) بالرفع عطفًا على(يذَّكَرُ).ينظر: السبعة لابن مجاهد ص٦٧٢، والحجة لابن خالويه ص٣٦٣، والكشف لمكي٢/٣٦٢، والتبصرة في القراءات السبع لمكي ص٧٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٤/٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٨٧،والارتشاف٤/١٦٧٣، والمساعد٣/٨٩، والهمع٤/١١٨.

(٦) ينظر:الارتشاف٤/١٦٧٣، والمساعد٣/٨٩، والهمع٤/١١٨.

(٧) إعراب القرآن٥/١٤٩.

أنه منصوب بهما أنفسهما، أو بالمخالفة[1]، والطلب يشمل: الأمر، والنهى، والدعاء، والعرض، والتحضيض، والتمني، والاستفهام، وذهب الفراء، والكوفيون إلى جواز نصبه بعد الفاء في جواب الرجاء، تشبيهًا له بالتمني.

وأما عن موقف أبي جعفر النحاس من الفراء فهو أخذ عليه عدم وقوفه على قراءة عاصم، وأما عن موقفه من رأي الفراء المجوز نصب المضارع المجاب به الترجي حملًا على التمني فلم يتضح؛ إذ ذكر رأيه ورأي البصريين من غير تعليق، ويبدو لي صحة المذهب الكوفي للقراءة ، وما ورد من شواهد.

(١) ينظر: الكتاب: ٢٨/٣، ٤١، وشرح الجمل ١٤٣/٢، وشرح التسهيل ٢٧/٤ ، ٣٦، وابن الناظم ص٦٧٧ ، ٦٨١، والارتشاف ١٦٦٨/٤، والجنى الداني ص١٥٧، والأشمونى ٣٠٥/٣.

الخاتمـــــــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله ترفع الدرجات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، ورحمة الله المهداة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

وبعد ،،

فقد وفقنى الله- تبارك وتعالى-لإتمام هذا البحث الذى أفرز نتائج كثيرة، أذكر منها ما يأتي:

١- أظهر البحث أن الأوجه الإعرابية التي أجازها أبو جعفر النحاس جائزة من حيث الصناعة النحوية، ولكن بعضها لم يقرأ بها؛ ولا يجوز القراءة بها؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تخالف، ولا يجوز الابتداع في القراءات.

٢- أظهر البحث أن بعض الأوجه الإعرابية التي أجازها أبو جعفر النحاس وافقت قراءة مروية عن بعض القراء الذين خالفت قراءتهم القراءات السبعية، ولم يشر أبو جعفر النحاس إلى ذلك.

٣- أظهر البحث أن أبا جعفر النحاس كان مسبوقًا إلى هذه الظاهرة، فقد سبقه إلى ذلك الفراء، والأخفش، والزجاج، وكان كثيرًا ما ينقل عن الفراء وعن شيخه أبي إسحاق الزجاج هذه الأوجه الجائزة، وكان في بعض الأحيان يذكر وجهًا جائزًا من غير نسبة، وهو مسبوق به من الفراء، أو الزجاج.

٤- أظهر البحث أن أبا جعفر النحاس كان غاية في التحرز والدقة عند ذكر الوجه الجائز؛ إذ كان ينص أنه لم يقرأ به، أو يجوز في غير القرآن، حتى لا يكون سببًا في تجويز القراءة بما لم يقرأ.

٥- أظهر البحث أن كثيرًا من القراءات لم يشر إليها أبو جعفر النحاس في المواضع التي تناولها البحث، ولعله لم يقف عليها.

٦- أظهر البحث موافقة أبي جعفر النحاس لمن نقل عنه بعض الأوجه الجائزة؛ إذ يثبت قول العالم والوجه الذي يجيزه من غير أن يبديَ اعتراضًا، أو يثبتَ تعليقًا على هذا الوجه، ومع ذلك فقد وقعت منه مخالفة واحدة للفراء في تجويز وجه لم يقرأ به.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع

١-القرآن الكريم-جلَّ من أنزله.

٢-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي-ت د/ رجب عثمان محمد-ط/ الخانجي - القاهرة- الأولى- ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٣-الأصول في النحو لابن السراج- ت د/عبدالحسين الفتلي-ط/مؤسسة الرسالة-الثالثة-١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤-إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - ت / زهير غازي زاهد - ط/ عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية - بيروت - الثانية - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٥-إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري-ت/محمد السيد أحمد عزوز-ط/عالم الكتب-بيروت-الأولى١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٦-إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي-ت/محمد أبو الفضل إبراهيم-ط/دار الفكر العربي-القاهرة-الأولى١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٧-البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي-تح/الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود ،وآخرين-طبعة-دار الكتب العلمية-بيروت-ط-الأولى ١٤١هـ- ١٩٩٨ م.

٨- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي - ت/ محمد أبي الفضل إبراهيم - ط/ عيسى الحلبي - الأولى - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .

٩-البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري - ت/ طه عبد الحميد طه- ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

١٠-التبصرة والتذكرة للصيمري-ت د/فتحي أحمد مصطفى علم الدين-مطبوعات/جامعة أم القرى- ط/دار الفكر- دمشق- الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١١-التبيان في إعراب القرآن للعكبري-ت/محمد على البجاوي-ط/عيسى البابي الحلبي-د.ت

١٢-التبيان في تفسير غريب القرآن لأبي العباس بن الهائم- ت.د/ضاحي عبدالباقي محمد-ط/دار الغرب الإسلامي-بيروت-الأولى١٤٢٣هـ.

١٣-التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري – تح/محمد باسل عيون السود-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط/الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠ م

١٤-تفسير القرطبي-الجامع لحكام القرآن-ت/أحمد البردوني، وآخر-ط/دار الكتب المصرية-القاهرة-الثانية١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

١٥- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي-تح د/فخر الدين قباوة، و/محمد نديم فاضل-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط/الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٦-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي- تح / يوسف أحمد المطوع – جامعة الكويت.

١٧-السبعة في القراءات لابن مجاهد-ت د/شوقي ضيف-ط/دار المعارف-مصر-د.ت.

١٨- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم – ت/ محمد باسل عيون السود – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان-ط/الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .

١٩- شرح التسهيل لابن مالك-ت د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون – ط/ دار هجر – القاهرة – الأولى – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٢٠- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي – ت د/ صاحب أبو جناح.

٢١- شرح كافية ابن الحاجب للرضي – تصحيح وتعليق/يوسف حسن عمر-منشورات جامعة قاريونس-بنغازي-ط/الثانية١٩٩٦م.

٢٢- شواذ القراءات للكرماني-تح د/شمران العَجْلي-ط/مؤسسة البلاغ-بيروت-لبنان-د.ت.

٢٣- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي-ت/محمد أبو الفضل إبراهيم-دار المعارف-الثانية-د.ت.

٢٤- غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني-ط/دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة-د.ت.

٢٥- الكتاب لسيبويه – ت/ عبد السلام هارون – ط/ الخانجي – القاهرة – الثالثة – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٢٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل لأبي القاسم الزمخشري – ت/ عادل أحمد عبد الموجود،وآخرَيْن- ط/ مكتبة العبيكان – ط /الأولى – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢٧- اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبري -جـ١ ت /غازي مختار طليمات ، جـ٢ ت د/ عبد الإله نبهان – ط/ دار الفكر – بيروت – الأولى- ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

٢٨- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي-ت الشيخ/عادل أحمد عبدالموجود، وآخر-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-الأولى١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٩- المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشواذ والإيضاح عنها لابن جني-ت/على النجدي ناصف وآخرين-القاهرة-١٤١٥هـ١٩٩٤م.

٣٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية – ت/ الرحالة الفاروق،وآخرين-مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية-قطر-ط/الثانية١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣١- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه-مكتبة المتنبي – القاهرة-د.ت.

٣٢- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - ت د/ محمد كامل بركات - ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الثانية - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٣- مشكل إعراب القرآن لمكي-ت أ.د/صالح الضامن-ط/دار البشائر- دمشق- الأولى-١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.

٣٤- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري د/عوض حمد القوزي-ط/عمادة شئون المكتبات-الرياض.

٣٥- معاني الحروف للرماني - ت د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي - ط/ دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة - بدون .

٣٦- معاني القرآن للأخفش - ت د/ هدى محمود قراعة - ط/ مكتبة الخانجى- القاهرة - الأولى – ١٤١١هـ-١٩٩٠م .

٣٧- معاني القرآن للفراء-ط/عالم الكتب-بيروت-ط/الثالثة١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣٨- معاني القرآن للكسائي-إعداد د/عيسى شحاته علي-ط/دار قباء-القاهرة-د.ت

٣٩- معاني القرآن وإعرابه للزجاج - ت د/ عبد الجليل عبده شلبي - ط/ عالم الكتب - بيروت - الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٤٠- معجم الأدباء لياقوت الحموي-ت/إحسان عباس-ط/دار الغرب الإسلامي- بيروت-الأولى١٤١٤هـ١٩٩٣م.

٤١- المقتضب لأبي العباس المبرد-ت/ محمد عبد الخالق عضيمة- ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٤٢- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي -ت أ/ عبد السلام محمد هارون، ود/عبدالعال سالم مكرم- ط/مؤسسة الرسالة- ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٤٣- الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي-ت الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-الأولى١٤١٥هـ١٩٩٤م.

٤٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان-ت/إحسان عباس-ط/دار صادر-بيروت